تشكيل الحكومة..
في قبضة المحاصصة والمسؤول الكبير

هل تجسد الديمقراطية رأي الأغلبية؟

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

رئاسة الجمهورية والقرار الصعب

الاثنين 29 صفر 1441 الموافق لـ 28 أكتوبر 2019 م العدد 263 الثمن 700م

«ارتفاع كتلة الأجور» شمّاعة لإخفاء تبعية الحكومة وفشل النظام القائم

..بدأت من تونس.. واليوم العراق ولبنان ولن تتوقف إلا بإقامة الخلافة

ماذا يريد الشعب في لبنان؟

تشكيل الحكومة..
في قبضة المحاصصة والمسؤول الكبير

وضعت حرب الانتخابات أوزارها وبعد أن أفرزت ما أفرزت وعبدت الطريق للمتهافتين على السلطة وكراسيها إلى قصر باردو، وقبل أن ينقشع غبارها بالكامل دقّ غانموا الوجاهة والحصانة طبول حرب جديدة تدور رحاها هذه المرة حول المغانم المخبأة في قصر القصبة لتعويض ما خسروه في معركة الوصول إلى كرسي قصر قرطاج، واليوم لا شيء يعلو على الحديث عن تشكيل الحكومة القادمة وعن جنسها، أهي حكومة تجمع أحزابا أم حكومة كفاءات أم تراها حكومة إنقاذ، أم هي حكومة ما أسموه بحكومة الرئيس؟ وخلف آكام هذه التسميات المتعددة يقف حزب أو إئتلاف أو ما شابها ذلك مدججا بترسانة من الأطماع ممطيا ظهر مصالح حزبه وعلى أهبة الاستعداد للإتيان على الأخضر واليابس في سبيل تحقيق مآربه تحت عنوان انتشال البلاد من الوضع المزري الذي تتخبط في قاعه والوصول بها إلى بر الأمان، وبر الأمان هذا يختلف من حزب إلى أخر حسب اختلاف الأجندات والمسارات المحددة سلفا من غرف ما وراء البحار، وحسب حجم العطايا القادمة من هناك.

« أحصنة طروادة»

«حركة النهضة» الفائزة في الانتخابات البرلمانية لم يمنحها حصاد الصناديق الأغلبية المريحة، بل وجدت نفسها محاطة بأغلبية ترفض التعامل معها ومساعدتها في حمل عبئ تشكيل الحكومة الجديدة وهي بدورها ترفض التعامل مع «حزب قلب تونس» الذي يليها في الترتيب و«الحزب الحر الدستوري» متعللة بفساد الأول وديكتاتورية الثاني ووجهت بوصلتها حول أحزاب وصفتهم بالثورية ك «التيار الديمقراطي» و«حركة الشعب» و«ائتلاف الكرامة» وبعض المستقلين، وبما أن لكل مكون للبرلمان الجديد أجندات محددة، رفض شق ممن مدت لهم حركة النهضة يدها أن يكونوا من مكونات الحكومة القادمة أو قدموا إزاء ذلك جملة من الشروط لم تستسغها الحركة المذكورة. ف «التيار الديمقراطي» اشترط أن يكون ثمن تحالفه مع «حركة النهضة» وزارتي العدل والداخلية ووزارة الإصلاح الإداري، وهذا ما صرح به القيادي ب«التيار «محمد عبو» وقد نفى عن « حركة النهضة» القدرة على حمل تلك الحقائب الثلاث إما لعدم الكفاءة أو لفساد أعضائها. أما « حركة الشعب» فهي بدورها ردت على مغازلة «حركة النهضة» لها بجملة من الشروط أبرزها كشف ملابسات الاغتيالات السياسية التي شهدتها البلاد أثناء حكم «الترويكا» وفتح ملف التسفير إلى بؤر التوتر مع اعتراف الحركة بمسؤوليتها في التدهور الذي تعيشه البلاد في جميع المجالات وخاصة المجال الاقتصادي. أما « حزب قلب تونس» و« الحزب الدستوري الحر» فتحججا بكون « حركة النهضة» وحليفها «ائتلاف الكرامة» يمثلان التطرف والرجعية ويناهضان الحداثة وضد مدنية الدولة، لذا لا يمكن أن يكونا ضمن حكومة تقودها «النهضة» ومن بين مكوناتها «ائتلاف الكرامة». إذن، الكل يشترط والكل يتمنع ولا غاية للجميع إلا المزايدة للحصول على تنازلات من هذا الطرف أو ذاك لينال نصيبه من كعكة الحكم ليس إلا. فلا «حركة النهضة منحازة للثورة وترفض التحالف مع الفساد والاستبداد ولا «التيار الديمقراطي» يريد حقا الإصلاح ولا البقية جادون وصادقون في ما يزعمونه. فالهدف المشترك عند الجميع هو غنيمة الكرسي ولا شيء غير الغنيمة وما نسمعه ونراه من تجاذبات وصراعات كلها فقاقيع صابون سرعان ما تتلاشى بمجرد أن يلامسها هواء الكراسي وكل المواقف المعلنة ما هي في الحقيقة إلا استنساخ لحصان طروادة وبأشكال مختلفة ومتعددة كل حسب حاجته والأهم هو حاجة المسؤول الكبير، فلكل فائز في الانتخابات مسؤوله الكبير، ولن تكون الحكومة إلا وفق ما يفرزه الصراع بين مسؤول كبير وآخر من نتائج. وعليه، كل ما نشاهده هذه الأيام لا يتعد كونه لهو صبيان وعبثا طفوليا سينتهي بمجرد رفع المسؤول الكبير سبابته والإشارة بها تجاه الذي يريده ويعود بعده الهدوء للجميع وندخل في مرحلة قديمة جديدة من المعاناة ويستمر لهث الناس خلف السراب إلى حين أن يدركوا ضرورة تحطيم الآلة الصانعة لهكذا أحزاب ولهكذا ساسة. آلة النظام الديمقراطي الوضعي التي لن يكون إنتاجها إلا نكدا وزرعها خمط وأثل وسدر قليل..

أ. حسن نوير

خطاب التنصيب: وعود وشعارات أم صدق وأمانات

بقلم الأستاذ سعيد خشارم- عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

إن منصب رئاسة الدولة الذي فاز به الأستاذ قيس سعيد في الإنتخابات الرئاسية يبقى حتى في ظل نظام شبه برلماني عامود الحكم, خاصة في مفهوم الشعب. فعموما تتعلق الشعوب برأس الدولة كمالك للقرار السياسي في البلاد ومنقذ لها عند المحن. ولقد انتظرت الجموع خطاب التنصيب للرئيس الجديد الذي بنيت على ترشيحه آمال فئة كبيرة من شعب تونس المكلوم بسياسة عشّش فيها الفساد والتبعية للغرب والتطبيع مع كيان يهود والتفريط في ثروات البلاد لشركات الاستعمار, والعجز عن إيجاد حلول للاقتصاد المتهاوي أو التعليم المائع أو قطاع الصحة المنخرم, وغير ذلك من مصائب سياسة الخيانة والعجز والفجور

وقد أردنا بعد سماع الخطاب أن نستقرئ أهم محاور سياسة الرئيس الجديد وأفق التغيير الذي رفع شعاره في حملته الانتخابية وتفاعل معه في ذلك جزء هام من الشعب, ونحلل في ذلك ممكنات التنفيذ في هذه المحاور حتى يكون سلوكنا تجاه هذا الحدث سلوكا واعيا لا تطغى عليه المشاعر الحالمة أو التشنجات اليائسة, وسنستعين في هذه القراءة بوضع هذا الخطاب بين خطابين سياسيين لرئيسي دولة عند تسلمهما مقاليد الحكم: خطاب تنصيب الرئيس مخلوع بن علي في بيان السابع من نوفمبر المشؤوم وخطاب تنصيب الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي قال قيس سعيد بأنه أسوته في الحكم. فما هي هذه المحاور الرئيسية؟ وماهي خيارات قيس سعيد فيها؟ وماهو المتوقع من تحقيقها؟ وماهي مكانتها بين الخطابين المذكورين ؟

سنتطرق إلى ثلاث محاور أساسية لنجيب على هذه الأسئلة :

أولا: الإشادة بوعي الشعب على التغيير وشكره على مواصلة طريق الثورة نحو تحقيق أهدافها:

اعتبر قيس سعيد أن الشعب التونسي أعطى مثالا أعلى لكل الشعوب في العالم على كيفية التغيير يجدر بالعاملين على التغيير في الشعوب المظلومة أن يدرسوه ليستنبطوا منه منهاجا. ونظرة للوسط السياسي الذي أفرزته الانتخابات والأسس الفكرية والسياسة والاجتماعية التي ينبني عليها الحكم في تونس يجعل المتأمل في حيرة, لفهم هذه الصورة المشرقة التي رسمها قيس سعيد لوعي الشعب وخياراته. فـ«المكينة» القديمة متمثلة في أحزاب الحكم الرئيسية والشخصيات السياسية الفاشلة التي حكمت المرحلة السابقة قد تسلل أغلبهم من جديد إلى البرلمان وسنجدهم في الحكومة القادمة. أما قيم الجمهورية والديمقراطية ودستور 1959 وربيبه دستور 2014 وقوانين الحكم والإدارة عموما باقية على حالها. فإذا كان الشعب التونسي على درجة من الوعي تحمد في هذه الانتخابات فهو أنه اختار عقاب هذه «الماكينة» وتهديدها. لكنها في الحقيقة أعطته صك التوبة من غيها وظلمها بتمرير بعض نسائم الثورية والتغيير لكن نواتها الصلبة تتأقلم وتتجدد. أما الدرس لشعوب العالم فربما يقصد به تكريس هذا المثل للشعوب الثائرة كالجزائر أو لبنان أو سوريا أو العراق أو غيرها حتى لا تبحث عن حل خارج صندوق الإنتخابات الديمقراطية.

وهذه الإشادة نجدها في خطاب بن علي «أيها المواطنون,

أيتها المواطنات إن شعبنا بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبنائه وبناته بالمشاركة البناءة في تصريف شؤونه في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها ويوفر أسباب الديمقراطية المسئولة وعلى أساس سيادة الشعب.»

أما الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد جعل ثقته في المسلمين في طلب العون منهم بأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر وإظهار النصيحة, فقد قال رضي الله عنه :»فاتقوا الله وأعينوني على نفسي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإحضار النصيحة فيما ولّاني الله من أمركم «.

ثانيا: أمانة الحكم:

تحدث قيس سعيد عن أمانة الاستجابة للشعب في الحرية والكرامة وعن أمانة الحفاظ على القانون والحفاظ على الدولة, وتحدث عن هذه الأمانات في إيحاء بأن هذه الاستجابة هي وفق قول الله سبحانه وتعالى: «وأن تؤدوا الأمانات إلى أهلها, وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل», ولا تخفى على مسلم بأن الأمانة التي كلف بها الله سبحانه الحاكم المسلم ليست أمانة الحرية والكرامة بل هي أساسا أمانة الحكم بما أنزل الله, التي تجعل القانون في دولة الإسلام الاستجابة لله ولرسوله قبل كل شيء وينفذه المسلم بدافع تقوى الله أولا وتكون حريته في عبوديته لله سبحانه وليس في التشريع الوضعي أو العمل وفقه, فتكون العبودية لمن شرع هذا التشريع. وتكون الكرامة كرامة المؤمن الذي وان أخذ صدقة من مال الزكاة فقد أخذها بوصفها حقا له من الله تضمنه الدولة في إطار تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يضمن كرامة الجميع بتوفير الحاجيات الأساسية لكل فرد من رعايا الدولة. أما أن تكون الحرية والكرامة وتطبيق القانون شعارا فضفاضا يراد تحقيقه بنظام يخالف نظام الإسلام ويجعل تونس الزيتونة تابعة للغرب ورأسماليته البشعة فقد سمعنا هذا الشعار من بن علي في بيانه الأول: «وسنحرص على إعطاء القانون حرمته, فلا مجال للظلم والقهر, كما سنحرص على إعطاء الدّولة هيبتها فلا مكان للفوضى والتسيّب ولا سبيل لاستغلال النفوذ أو التساهل في أموال المجموعة ومكاسبها». فما الضامن لعدم تكرار نفس الخديعة.

أما الفاروق فقد جعل الأمانة مناطة به ثم جعل الصدق والأمانة مقياس اختياره لمعاونيه, فقد قال رضي الله عنه: «فلا والله لا يحضرني شيء من أمركم فيليه أحد دوني ولا يتغيب عني فآلو منه عن أهل الصدق والأمانة (يقصد أن الأمور التي لا تحضره لا يوليها إلا أهل الصدق والأمانة) ولئن أحسنوا لأحسنن إليهم, ولئن أساؤوا لأنكلنّ بهم (أي أنه سيتابع معاونيه ويحاسبهم) أما أمانة العدل والكرامة فقد قال رضي الله عنه «ولست أدعوا أحدا يظلم أحدا أو يعتدي عليه حتى أضع خده على الأرض وأضع قدمي على خده الآخر حتى يذعن للحق وإنني بعد شدتي تلك لأضع خدي أنا على الأرض لأهل الكفاف وأهل العفاف»

ثالثا: العلاقات الخارجية:

طمأن الأستاذ قيس سعيد في خطابه بأن تونس ستواصل المحافظة على عمقها المغاربي وعلاقاتها الدولية وركز على قضية فلسطين وأنه آن الأوان لرفع مظلمة الإحتلال عليها. ويتبين من هذا الكلام أن رئيس الدولة مطبع مع اتفاقية سايكس بيكو التي تجعل عمق تونس ليس أمة الإسلام قاطبة إنما يقصره على المغرب العربي تلبية لرغبة الشعوب المسلمة في الوحدة, لكن هذا الإتحاد مجرد برتوكول يمنع من قيام وحدة حقيقية بين شعوب هذه المنطقة. نجد أن بن على هو الآخر قد تحدث عن وحدة المغرب العربي: «وسنعمل بخطى ثابتة على تجسيم وحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة.» أما قضية فلسطين فلا نعلم ما يقصد سعيد بقوله: «آن الأوان» هل سيحرك جيوش المغرب العربي تحت إمرته لتحرير كل أرض فلسطين من رجس الاحتلال اليهودي وهو يعلم قدرة هذه الجيوش على تحقيق هذا الهدف تحت إمارة مؤمنة صالحة ؟ أم انه الحديث المعجوج عن تطبيق إتفاقيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن؟

أما الخليفة عمر رضي الله عنه: فكان يعلم أن علاقة المسلمين بغيرهم تقوم أساسا على حمل دعوة الإسلام لكل الشعوب, فحدود الدولة الإسلامية لا يضعها أعداء الإسلام لتقزيم قوة المسلمين بل تتوسع هذه الحدود بالفتوح الإسلامية لنشر رسالة الإسلام ففي خطابه الأول أشار إلى هذا المفهوم بقوله: «ولكم علي إن غبتم في البعوث فأنا أب العيال حتى ترجعوا إليهم» والبعوث هي جيوش الفتح. وفي عهده بلغ الإسلام مبلغا عظيما وتوسع نطاق الدولة الإسلامية حتى شمل كامل العراق ومصر وليبيا والشام وفارس وخرسان وشرق الأناضول وجنوب أرمينيا وساجتان. أما فلسطين, فلم يتباك الفاروق عن سيطرة المسيحيين على مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين بل تسلم مفاتيح بيت المقدس بيديه بعد أن فتحت جيوش المسلمين كامل فلسطين. وبهذا استوعبت الخلافة الإسلامية تحت حكمه كامل أراضي الإمبراطورية الفارسية الساسانية وحوالي ثلثي الأراضي البيزنطية.

ترى, ألا يحق لأهل تونس أن يطلبوا تغييرا يرفعهم إلى درجة دولة عظيمة رائدة أم أن سيطرة العملاء الضعفاء المضبوعين بقوة الغرب الكافر وثقافته على ثورتهم وخياراتهم ستصدمهم المرة تلو الأخرى بتغيير زائف على مقاس تغيير السابع من نوفمبر.

إن التغيير الحقيقي الذي تسير نحوه ثورة الأمة التي انطلقت من تونس لن يكون إلا بإقامة سلطان الإسلام في ظل خلافة راشدة ثانية كنقطة ارتكاز لدولة تحرر كل أراضي الإسلام وتوحد الأمة وتحمل رسالة محمد صلى الله عليه وسلم بفتح روما وأمريكا وغيرهما من بلاد الكفر, وسيكون خطاب التنصيب لخليفة المسلمين ليس وعودا جوفاء ولا طمأنة لأعداء الله بل سيكون زلزالا لعروش الكفر قاطبة و طمأنة لقلوب المسلمين.

«وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ (4) بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ»

الدكتور الأسعد العجيلي- رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

رئاسة الجمهورية والقرار الصعب

باشر الأستاذ قيس سعيد مهامه كرئيس للجمهورية بعد أدائه اليمين الدستورية أمام البرلمان، ولم تخالف إجراءاته المألوف عدى الإعلان عن مبادرة التبرع بيوم عمل كل شهر طيلة خمس سنوات لمعالجة المديونية، وهي مبادرة تعطي فكرة عما يمكن أن يقدمه الرئيس قيس سعيد لمعالجة أحد أهم الملفات الحارقة التي تواجه البلاد وتهدد استقلالها وتضع قرارها السياسي بيد الدول الغربية ومؤسساتها المالية، بعدما بلغت حجم الديون الخارجية 97 مليار دينار حسب آخر تقرير للبنك الدولي. وقد علق توفيق الراجحي الوزير المكلف بالإصلاحات الكبرى على هذه المبادرة بأنها تمكن من دفع مستحقات صندوق النقد الدولي أو إحدى قروض السوق المالية.

لا شك أن قسما عريضا ممن انتخبوا الأستاذ قيس سعيد ينتظرون منه التغيير لاسترجاع القرار السياسي المسلوب والثروات المنهوبة والأموال المغصوبة والمهربة، والقضاء على المديونية والفقر والبطالة والمحسوبية والفساد والاحتكار والتهرب الضريبي ونفوذ رؤوس المال الفاسدين وسطوة الدول الغربية ومؤسساتها المالية وغيرها الكثير من الملفات الحارقة التي تحتاج إلى رجل دولة يستند في قراره وسياسته على سيادة الشرع وسلطان الأمة دون غيرهما.

لكن بالمقابل فإن رئيس الجمهورية قيد نفسه باحترام الدستور العلماني، سبب الفساد والإفساد، الذي أشرف عليه اليهودي نوح فيلدمان، وسيلتزم بالاتفاقيات الدولية التي من خلالها يبقي الغرب نفوذه على بلادنا، ما يعني أن هامش التحرك محدود، بل يكاد يكون منعدما ولن يخرج عن مبادرات ضمن الإطار الممكن والمسموح به داخليا وخارجيا، من قبيل ما أعلنه في خطابه الأول بالضغط على الحلقة الأضعف ليتحمل الشعب المسكين تكاليف السياسات العقيمة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة التي أغرقت البلاد في بحر لجي من القروض المتراكمة، أو من قبيل إعادة إنتاج الفسفاط إلى سابق عهده وحل معضلة الحوض المنجمي، أو التقليل من الإضرابات وما شاكل ذلك، وهي أمور لن تلبي طموحات الشعب الثائر الذي يبتغي العيش الكريم والتحرر الشامل.

إن أكبر معضلة تعيشها تونس هي النفوذ الغربي الذي يطل برأسه في كل شاردة وواردة، فصندوق النقد الدولي أرسل وفده أثناء الانتخابات التشريعية والرئاسية ليقف على مدى التزام تونس بالإصلاحات الكبرى التي في حقيقتها إملاءات الصندوق، أما سفير الاتحاد الأوروبي في تونس باتريس برغاميني فلا يتوقف عن التدخل في شؤون البلاد، وقد صرح بعيد الانتخابات بشكل صلف ومهين بقوله حان وقت الفعل الحقيقي ويجب فعل الإصلاحات الاقتصادية، وهو بذلك يلوح بضرورة التوقيع على اتفاق الأليكا الذي يهدد الأمن الغذائي التونسي، ولن يدخر الغرب وأدواته المحلية في ثني البلاد عن التوجه نحو التحرر الشامل وسيشغلون أبناءها في الدوران حول الحلول الجزئية والعقيمة.

إن مجرد التفكير بالتغيير ضمن المنظومة الغربية ودون الانفكاك من النفوذ الأجنبي ومؤسساته المالية هو تفكير عقيم، بل هو تفكير مدمر إذا يبعث في الناس قناعة بعدم قدرتهم على التغيير، لأن التغيير الحقيقي لا يكون حسب ما يسمح به الغرب وتحت إشرافه و ضمن شروطه، بل لا يقع إلا وفق مشروع حضاري من خارج المنظومة الغربية، مشروع نابع من عقيدة الامة و تراثها التشريعي، فالإسلام وحده القادر على تحريرنا و إخراجنا من عنق الزجاجة، إذا وضعناه موضع التطبيق و التنفيذ، وإن اتخاذ مثل هذا القرار لا يقدر عليه إلا من كان ملتحما بأمته، واثقا بربه، مخلصا لدينه.

لقد حوى الإسلام معالجات شافية ووافية لكل القضايا المصيرية بما فيها المديونية وهي جاهزة للتنفيذ، وإذا أراد الرئيس ومن حوله التفصيل في ذلك فطريقه معلوم لديهم.

قال تعالى: «يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا»

ميزانية 2020 : أرقام ومؤشرات

أ. أحمد بنفتيتة
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

التخفيض في ميزانية دعم المحروقات بنسبة تجاوزت 25 في المائة, تخفيض عللته وزارة المالية بجملة من الفرضيات تعلقت أساسا بزيادة في حجم إنتاج البلاد من النفط الخام ب 591 طن و887 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي مع تقدير زيادة في استهلاك الغاز الطبيعي بـ 3.1 ٪ ومقابل ذلك التقليص في واردات المنتوجات النفطية الجاهزة بكمية تصل إلى 721 مليون طن.

يقدر حجم ميزانية 2020 بـ 47 مليار دينار أي بزيادة قدرها 9.5 ٪ عن ميزانية 2019. وتعتمد موارد ميزانية العام المقبل على الزيادة في المداخيل الجبائية 9.2 ٪ لتبلغ 31.8 مليار دينار و3800 مليون دينار مداخيل غير جبائية و11.2 مليار دينار قروض جديدة و 300 مليون دينار من الهبات الخارجية.

مشروع الميزانية أدرج تعبئة قروض بقيمة 11.2 مليار دينار بعنوان سنة 2020 تنقسم إلى 2.4 مليار دينار اقتراض داخلي و8.848 مليار دينار اقتراض خارجي وبناء على هذه الأرقام فان الدين العمومي سيرتفع إلى 74 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

تقديرات عشوائية أساسها تغييب مفهوم الرعاية وترسيخ دولة الجباية وتعميق الإرتهان للغرب

حيث لم تنجح تقديرات وزارة المالية خلال السنوات الثلاث الأخيرة في تقديراتها المبرمجة لميزانية الدعم، حيث تضمنت قوانين المالية التكميلية لسنوات 2017 /2019/2018 تغييرات على مستوى حجم الميزانية المخصص للدعم، فإلى جانب التغييرات التي تشهدها مختلف أبواب الميزانية ضمن قانون المالية التكميلي، تعرف تقديرات الحكومية لقيمة الدعم تحيينا بالترفيع، ففي قانون المالية لسنة 2017، قدرت وزارة المالية نفقات الدعم بـ 2700 مليون دينار غير أن ميزانية الدعم وصلت إلى 3500 مليون دينار في قانون المالية التكميلي أي بزيادة قدرها 800 مليون دينار، والأمر ذاته ينسحب على قانون المالية لسنة 2018 حيث قدرت وزارة المالية ميزانية الدعم بـ 3520 مليون دينار لكنها أنهت تقديراتها بتحيين في قانون المالية التكميلي لترتفع قيمة الدعم إلى 4900 مليون دينار أي بزيادة وصلت إلى 1380 مليون دينار.

وعلى النهج ذاته سارت ميزانية 2019، حيث قامت وزارة المالية مؤخرا بتحيين تقديراتها لميزانية الدعم المبرمجة في قانون المالية من 4350 مليون دينارالى 4788 مليون دينارفي قانون المالية التكميلي.

فعلى إمتداد ثلاث سنوات متتالية تعرف ميزانية الدعم تحيينا بالترفيع فيها وذلك بالرغم من أن وزارة المالية تقوم بالترفيع في الميزانية ضمن قانون المالية الأصلي, حيث إرتفعت الميزانية المخصصة للدعم بما قيمته 1650 مليون دينار في 3 سنوات في حين ارتفعت في قوانين المالية التكميلية بـ 1288 مليون دينار في الفترة ذاتها، ورغم لجوئها في ثلاث سنوات إلى التعديل في قوانين المالية التكميلية بالترفيع فضلا عن الترفيع المبرمج في قانون المالية الأصلي، فقد قامت وزارة المالية هذا العام بالتخفيض في ميزانية الدعم بنسبة 12.7 ٪ وفقا لما ورد في تقرير مشروع ميزانية الدولة للعام المقبل الذي نشرته وزارة المالية في موقعها الرسمي وهو تقليص سيؤثر تباعا على المقدرة الشرائية للمستهلك.

ميزانية حوالي ثلثيها من التداين الخارجي المشروط الذي يرهن مصير أجيال قادمة لدى دوار الاستعمار الإقتصادي الغربي ومؤسساته الرأسمالية التي أفقرت ملايين الناس حول العالم, ميزانية تكرّس مفهوم العجز عند واضعيها وتزيد من إبرازه للعامة والخاصة ولا تترك لمهتمّ إلا أن يسأل: أين موادر الدولة وثرواتها؟؟؟

أين الأموال التي أخذت باسم الشعب ورهنته عند صندوق النقد الدولي؟؟

عكس ما نص عليه اتفاق الصندوق الممدد بين الحكومة التونسية وصندوق النقد الدولي: ارتفاع نسبة البطالة، صعود التضخم, هشاشة النمو, انزلاق الدينار, اتساع الدين العام

البرنامج الذي يجمع تونس بصندوق النقد الدولي أمضته حكومة الحبيب الصيد وتواصل مع حكومة الشاهد بكامل التحويرات التي شهدتها ومن المنتظر أن تتواصل مع الحكومة التي ستتشكل في الأشهر القادمة. والتي ستكون في فترة تشهد ارتفاع الدين العمومي وضعف النمو الذي كان في السداسي الأول من العام الحالي في حدود 1.1 ٪ وارتفاع التضخم إلى 6.7 ٪ واتساع العجز في الميزانية الذي من المتوقع ان يتجاوز توقعات الحكومة ببلوغه 3.9 ٪ نهاية السنة وارتفاع البطالة ب 15.3 ٪ وعدم تعافي الدينار وارتفاع العجز التجاري الى نحو 15 مليار دينار وارتفاع كتلة الأجور التي من المتوقع ان تبلغ في العام المقبل نحو 19 مليار دينار.

62 ٪ نسبة الدين العمومي في 2016 و82.6 ٪ في 2019

3.6 ٪ نسبة التضخم في ماي 2016

إلى 6.7 ٪ في سبتمبر 2019

ممدوح بوعزيز -عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

«ارتفاع كتلة الأجور» شماعة لإخفاء تبعية الحكومة وفشل النظام القائم

في ضوء تفاقم الأزمة الاقتصادية ببلادنا، اتجهت السلطات العمومية والاختيارات الحكومية، وطبعا تحت ضغط صندوق النقد الدولي، وبأمر من صاحبة القرار كريستين لاغارد، إلى الضغط على أجور ومرتبات الموظفين في قطاع الوظيفة العمومية، كمحور رئيسي في إجراءات التقويم المالي للميزانية العامة، انطلاقا من كون بند الأجور والمرتبات يشكل كتلة رئيسية في الإنفاق العمومي، وأن أي ضغط عليها يحقق نتائج إيجابية في توفير الموارد العمومية.

وتتحدث الكثير من المنابر عن ارتفاع كتلة الأجور في تونس مقارنة بالناتج الداخلي الخام، فما مدى صحة هذه المقولة؟

هنا يجب الانتباه أيضا إلى أن الناتج الداخلي الخام هو أيضا جد متدني. لكن هذه المقولة التي يرددها الساسة وبعض الخبراء الاقتصاديين كتعبير سياسي عن مصالح الرأسمال العالمي تخضع أيضا لمنطق البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. فهاتين المؤسستين الاستعماريتين لأنهما في خدمة الرأسمال العالمي الليبرالي، تعملان منذ بداية السبعينات من القرن الماضي على تكييف اقتصاديات بلدان العالم لكي تسهل على الشركات العابرة للقارات بسط سيطرتها على هذه البلدان. ومن أهم عناصر التكييف والتقويم الهيكلي تطرح قضية تقليص حجم الإدارة العمومية وبالتالي تقليص الكتلة الأجرية وعادة ما يتم البحث عن شيطنة حجم كتلة الأجور للدفع نحو تقليص عدد الموظفين والانتقال بالتالي من مفهوم الإدارة المتدخلة التي تحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي إلى مفهوم الإدارة الحارسة التي تكتفي بحماية الاستغلال الرأسمالي وصيانة مصالحه من خلال سن التشاريع والقوانين.

فبالنسبة لتونس تعتبر المؤسسات المالية الدولية بأن مستوى الأجور الذي يشكل حوالي 55,3٪ من ميزانية الدولة دون الدين المرتفع جدا وذلك بهدف دفع الحكومة إلى التقليص من هذه الكتلة.

فيُقال مثلا أن قطاع التعليم الابتدائي والثانوي يستحوذ على أعلى النسب من نفقات التصرف. لكن هذا الاتهام يبدوا غير صحيح في الوقت الذي تتفشى فيه معدلات الأمية في بلادنا ويتدهور فيه مستوى التعليم بهدف خوصصته. فقطاع التعليم يعاني من حيف كبير في هذا المجال. فأجر رجل التعليم لا يتجاوز في أغلب الأحوال 1200 دينار شهريا بينما تتجاوز أجور اغلب موظفي رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية 2000 دينار شهريا. وإذا ما احتسبنا أجور وتعويضات أعضاء الحكومة والبرلمانيين والكتاب العامين للوزارات والمدراء وكبار موظفي الدولة بالقطاع العمومي، إضافة إلى الامتيازات العينية التي يحضون بها كالمساكن الفخمة وأعداد السيارات الفارهة ونفقات تعهدها والأسفار والفنادق ذات التكاليف الباهظة

وما تستهلكه السفارات خارج البلاد من نفقات باهظة، فلا شك أنها تشكل أكبر نسبة من ميزانية التسيير. إن مثل هذه الحقائق تفند ادعاء استهداف محاربة الفقر ومحاربة الفوارق الاجتماعية.

الأمر ذاته نجده في مرفق حيوي آخر هو قطاع الصحة فهو يعاني من حيف كبير، في الوقت الذي نحتاج فيه إلى أضعاف أضعاف ما هو متوفر من أطباء وممرضين وأدوية وبنيات تحتية على امتداد كل المناطق وخاصة الداخلية من البلاد، ففي تونس 2019 مازلنا نتحدث عن 38 حالة وفات في صفوف المرأة عند الولادة . فكيف يعقل أن يقال بأن كتلة الأجور المخصصة لهذا القطاع الحيوي مفرطة الارتفاع في حين يسود نقص حاد في الخدمات الطبية العمومية الموجهة أساسا إلى أهلنا في الجنوب وفي المناطق الداخلية.

وإذا ما أردنا البحث بجدية، عن حقيقة ارتفاع كتلة الأجور فيجب أن نبحث في نمط استهلاك المسؤولين الكبار والأجور الخيالية التي يتقاضونها، بدأ بالبرلمانيين الذين لا جدوى إدارية أو سياسية لوجودهم مرورا عبر الامتيازات المخصصة لكبار مسؤولي الإدارة وانتهاء بأعلى المناصب السياسية والأمنية في البلاد.

إن الأزمة التي تتخبط فيها حاليا الدولة والتي تسعى إلى معالجتها عبر المزيد من إثقال كاهل الموظفين باقتطاعات إضافية أو التمديد من عمر الحياة الإدارية للموظف إلى غاية 65 سنة، هي أزمة مبدأ وليست أزمة اختيارات أو أزمة استراتيجيات. وما تقوم به الحكومة الآن خاصة ما أعلنته في مشروع قانون الميزانية لسنة 2020 هو الخراب بعينه، فخفض مستوى الإنفاق العمومي المتعلق على الخصوص بالخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها الفقراء ومحدودي الدخل، وخفض ما يسمى بالحجم الكبير للقطاع العمومي من خلال تجميد التوظيف العمومي وتجميد الأجور، ونقل الكثير من الوظائف التي تضطلع بها الإدارات العمومية إلى القطاع الخاص مثل خدمات التعليم والصحة والإسكان ومرافق المياه والكهرباء والنقل... الخ.. ترتبت عنه آثار ومشاكل اجتماعية واقتصادية لا يستهان بها. فقد تعمق هذه الوضعية من حالة الكساد. علما وأن أجور الموظفين وإن كانت تشكل أهم وأكبر بنود الإنفاق العمومي الجاري في الميزانية العامة، إلا أنها من ناحية أخرى تعتبر المصدر الأساسي لإنفاقهم، وبالتالي فإن تخفيضها من خلال تجميد الأجور والتوظيف سينعكس مباشرة في تخفيض حجم الطلب الداخلي، مما يترتب عنه تأثير على الإنتاج والاستثمار.

1986 تحرك احتجاجي و58 حالة انتحار خلال 90 يوما: وضع مأساوي مستمر استمرار الحكم الرأسمالي

أحمد بنفتيته- عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير - تونس

نشر منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نشرية الثلاثية الثالثة 2019 حول الاحتجاجات الجماعية والانتحار والعنف. ملخص فيها عدد حالات الاحتجاج محاولات الانتحار والعنف على النحو التالي:

الاحتجاجات

بيّن المنتدى أن الملفات القديمة المتجدّدة تعد القادح في اندلاع الاحتجاجات والمتمثلة في أزمة العطش وقضية انقطاع المياه أيضا البنية التحتية المتهرئة خاصة مع تزامنها مع العودة المدرسية ومعاناة العديد من المدارس خاصة الموجودة منها في المناطق النائية، إضافة إلى أزمة الصحة وما تخلفه يوميا من أضرار يعانيها المواطن التونسي، وكذلك أزمة التعليم وعودة الاحتجاجات والمفاوضات بين الإطار التربوي وسلطة الإشراف ومشاكل أخرى في قطاعات اقتصادية عديدة من قطاع البريد والنقل وباقي المشاكل التنموية والبيئية والفلاحية.

وسجّل فريق الرصد في المرصد الاجتماعي التونسي 739 تحركا احتجاجيا و28 حالة ومحاولة انتحار طيلة شهر سبتمبر 2019 لترتفع حصيلة الثلاثية الثالثة من العام إلى 1986 تحركا احتجاجيا و58 حالة ومحاولة انتحار خلال 90 يوما، وبهذا الرقم تسجل الثلاثية الثالثة من العام الجاري زيادة بـ217 تحركا احتجاجيا عن نفس الفترة من العام 2018 والتي سجلت 1789 تحركا احتجاجيا أي زيادة بما يناهز 70 تحركا احتجاجيا شهريا وماتزال خارطة الاحتجاج ثابتة، دون تغيير.

حالات ومحاولات الانتحار

وفيما يتعلق بحالات ومحاولات الانتحار فإن شهر سبتمبر شهد رصد 28 حالة حوالي 57 بالمائة منها تمت شنقا تليها الانتحار حرقا بنسبة تناهز 14 بالمائة.

وتمثل الفئة العمرية ما بين 16 و 35 سنة الأكثر إقداما على الانتحار بنسبة تناهز 55 بالمائة من مجموع الحالات المرصودة، أما بالنسبة لحصيلة الثلاثية فإن الفئة العمرية 16-25 سنة مثلت حوالي 50 بالمائة من إجمالي ضحايا الانتحار و81 بالمائة من الضحايا كانوا ذكور وحوالي 19 بالمائة إناث.

واعتبر المنتدى أن الانتحار جرس إنذار للمؤسسات السياسية والاجتماعية في تونس يعبر عن وجود مشاكل وقصور وفجوة كبيرة تدل عن عجز المؤسسات الاجتماعية عن تلبية حاجيات الأفراد كما يعبر عن الفعل التمييزي الذي تقوم به هذه المؤسسات فهي تتيح للبعض حاجاته وتحرم آخرين من ذات الحاجات.

العنف

كشفت نتائج الرصد أن الثلاثة أشهر الماضية لم تحد عن النسق العام التصاعدي للعنف والذي يتشارك فيه الجميع بنفس المستوى تقريبا حتى انه في توزيع العنف المسجل يلاحظ أن نسبة العنف في شكله الجماعي تكون في الغالب في حدود الـ 60٪ في المقابل يحافظ العنف في شكله الفردي على نسبة الـ 40٪ من الحصيلة الشهرية المسجلة.

وتعد نسبة العنف الممارسة من طرف الذكور أعلى بكثير من الإناث وتحدث غالبا في فضاءات عامة مثل الطرقات والفضاءات الترفيهية أو حتى في الفضاءات الافتراضية وترتفع أحجامه وأشكاله خاصة منها الانفعالي.

اعتبر المنتدى أن الانتحار يمثل جرس إنذار للمؤسسات السياسية والاجتماعية في تونس ويعبر عن وجود مشاكل وقصور وفجوة كبيرة تدل عن عجز المؤسسات الاجتماعية عن تلبية حاجيات الأفراد، في حين أن هذه الأرقام والإحصائيات المفزعة تمثل إنذارا عاليا للنظام برمّته وإعلانا عن إفلاسه من كل قيمة وبيانا واضحا لعجزه التام عن تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتلبية أبسط الحقوق الأساسية للناس. فهذه الأرقام والمؤشرات نفسها تقريبا كانت حصادا لحالة عامة من الانتفاضة ورفض العيش وفق النمط الرأسمالي في الأشهر السابقة، فهي أرقام تبرز رفض عامة الناس في تونس للعيش تحت سياط الرأسمالية واستغلال حيتان المال وناهبي أقواتهم بمباركة الحكومات والبرلمان المشرع للقوانين التي تكرس الحرمان وتقنّن التجويع بعد أن قننت إقصاء النظام الرباني القويم عن الحكم في البلاد وجعل كل القوانين مستندة إلى إملاءات السفراء وصناديق الاستعمار الدولية.

وسيظل المنتدى بدور الإحصائي التوثيقي ما دام ساسة تونس يرفضون تحكيم شريعة رب العباد ومادامت بوصلة الاحتجاج عند أهل تونس لم تتجه صوب التشريعات والمنظومة القانونية الباطلة التي يحتكم إليها طاقم الحكم المنقاد بشروط المستعمر الغربي، ويصدقون كذبهم المتواصل وخداعهم في كل مرّة بقبول ترقيعاتهم الاقتصادية ووعودهم بغد أفضل في ظل حكم يضاد حكم الله العادل.

ولأن كل نقد يستوجب إثره بناء، ولأن من يرى صلاح الحياة وفق منظومة مخالفة تماما لما هو عليه عليه حال النظام والحكم اليوم، فهذه دعوة صادقة أطلقها حزب التحرير للناس، كل الناس، ويعيدها في كلّ أحوالهم أن يستشرفوا حياة جديدة آمنة مطمئنة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي تطبقه دولة الخلافة الراشدة التي أطل زمانها، وذلك لعدالة الاقتصاد الإسلامي ودولته الذي يتجلى في الآتي:

– دولة الخلافة دولة رعاية لا دولة جباية، وتشمل هذه الرعاية المسلمين وغيرهم من رعايا الدولة.

– ضمان إشباع الحاجات الأساسية لكل فرد وتمكينه من إشباع حاجاته الكمالية.

– تحريم الربا واعتباره ماحقاً للمال.

– لا يجوز تداول ما لا يملك، ولا بيع ما لا يقبض، فيحرم ما يجري في البورصات والأسواق المالية، ويحرم بيع وتداول سندات الدين والأسهم.

– النقد في الإسلام ذهب وفضة وأوراق نائبة عنها.

– المناجم بأنواعها والنفط والغاز وصنوف الطاقة كلها ملكيات عامة، ويوزع ريعها على أفراد الرعية عيناً وخدمات. ولا يجوز تمليكها لأفراد أو شركات.

– تعطي الدولة من ملكيتها للفقراء دون الأغنياء منعاً لتداول الثروة بين الأغنياء.

– الملكية الخاصة مصونة ولا يجوز لأحد الاعتداء عليها، ولا للدولة، فما يعرف بالتأميم حرام شرعاً.

– محاسبة الموظفين بشدة إذا استغلوا وظيفتهم اقتصادياً، وذلك منعاً للفساد.

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ».

اقتصاد هش ومنتخبون جدد يصرّون على نهج التداين المُذل

نذير بنّ صالح

زادت موارد الدولة في تونس، حتى نهاية أوت 2019، بنسبة 24 بالمائة، لتناهز 29.2 مليار دينار توزعت إلى موارد ذاتية بنحو 21 مليار دينار وموارد الاقتراض والخزينة بقيمة 8.1 مليار دينار، وفق النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة، التي نشرتها وزارة المالية مؤخرا.

ويأتي تطور موارد الاقتراض والخزينة (بنسبة 47 بالمائة لتصل إلى 8.4 مليار دينار) خاصة نتيجة تحسن موارد الاقتراض (96 بالمائة).

وارتفعت موارد الاقتراض الداخلي بنسبة 37 بالمائة لتناهز 2.3 مليار دينار في حين زادت موارد الاقتراض الخارجي بنحو 74 بالمائة لتصل إلى 5.5 مليار دينار، استأثرت الدولة بمبلغ 4.8 مليار دينار منها لتمويل الميزانية. ولم تتخط القروض الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة ما قيمته 0.6 مليار دينار. (

وقد بلغت نسبة الاقتراض والخزينة من موارد الدولة تقريبا 30 بالمئة من مجموع الموارد، وهذا نتيجة سياسة الاقتراض التي انتهجها الحكام الذين تعاقبوا على البلاد وجعلوا مصالح صندوق النقد الدولي والدول الغربية فوق كل اعتبار، فأصبحت البلاد في طريقها نحو الإفلاس.

فحسب مركز الخليج العربي للدراسات والبحوث تواجه تونس خطر الغرق في ديون تضاعفت قيمتها بأكثر من أربع مرات خلال العشر سنوات الأخيرة إلى نحو أكثر من 102 مليار دينار تونسي ما يعادل 35.5 مليار دولار. وسيؤثر تراكم الديون المستحقة قريبة الأجل سلبا وبصفة مباشرة على نوعية جودة ورفاه حياة التونسيين خاصة من أصحاب الدخل المحدود. ومن المتوقع أن تعتمد الحكومة المنتخبة مستقبلاً لانتهاج مسار الحكومات السابقة في زيادة الضغوط الضريبية والاقتراض من أجل وقف نزيف العجز والمديونية والسيطرة على ارتفاع متوقع للإنفاق الحكومي لتلبية استحقاقات مجتمعية لترضية وقتية للناخبين.

ومن جهة أخرى تفاقم عجز ميزانية الدولة بنسبة 26 بالمائة، إلى غاية نهاية أوت 2019، وفق النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة، التي نشرتها وزارة المالية مؤخرا. وعزت وزارة المالية تفاقم العجز، خاصة، إلى الارتفاع الهام لتسديد أصل الدين، بنسبة 77.6 بالمائة، خلال الفترة الممتدة بين أوت 2018 أوت 2019.

كل هذه الأرقام والمعطيات لا تبشر بخير وليس هناك أي أمل في النظام الحالي أو أية ميزانية داخله. إنه نظام من صنع الإنسان يسمح للمستعمرين بإنكار إمكاناتنا الفعلية. فيجب علينا بدلا من ذلك أن نلجأ إلى ديننا لضمان ازدهارنا ورخائنا وفقا لأوامر الله سبحانه وتعالى. وديننا لديه وجهة نظر اقتصادية فريدة تكفل أقصى قدر من الدخل والإيرادات للدولة دون إثقال كاهل الناس. فالإسلام يعتبر موارد الطاقة مثل النفط والغاز والكهرباء من الملكيات العامة ولا يمكن خصخصة الملكيات العامة ولا تأميمها. وبالتالي، فإن إيراداتها الهائلة يجب أن تنفق على شؤون الناس تحت إشراف مباشر من الدولة. هذه أمثلة من المعالجات الاقتصادية الإسلامية نسوقها بسرعة ولمن أراد مزيد الاطلاع يمكنه الرجوع إلى كتب حزب التحرير في المجال الاقتصادي من مثل كتاب «النظام الاقتصادي في الإسلام» وكتاب «الأموال في دولة الخلافة».

رغم غياب الدولة ومعاناة الفلاح
توقعات بصابة قياسية من التمور وزيت الزيتون

صابة زيت زيتون قياسية في حدود 350 ألف طن

(وات)

من المتوقع أن تصل صابة زيت الزيتون خلال الموسم 2019/ 2020 إلى 350 ألف طنا متجاوزة بذلك شكل كبير ما تحقق خلال الموسم 2018/ 2019 (140 ألف طن)، وفق ما أكده مدير عام الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، عز الدين شلغاف، في لقاء مع (وات).

وذكر شلغاف أن أفضل صابة من زيت الزيتون تم تسجيلها إلى حد الآن تقدر بـ340 ألف طن في 2015 موضحا أن المعدل السنوي من الانتاج الوطني خلال السنوات الاخيرة يقدر بـ180 ألف طن.

وتأتي ولاية صفاقس على راس قائمة المناطق المنتجة للزيتون وزيت الزيتون (17 بالمائة من الانتاج الوطني) تليها المهدية (14 بالمائة) فسيدي بوزيد وسوسة والقيروان»، بحسب المسؤول بوزراة الفلاحة.

وأضاف «أن 20 بالمائة فقط من الانتاج يتم توجيهه إلى السوق الداخلية فيما توجه الكميات المتبقية نحو 50 وجهة دولية أهمها الاتحاد الاوروبي، الذي يستحوذ لوحده على 70 بالمائة من صادرات تونس من زيت الزيتون.

وبلغت الكميات المصدرة خلال الموسم 2018 / 2019 إلى موفى سبتمبر 2019 بنحو 148 ألف طن. وفي ما يتعلق بالزيوت المعلبة فقد تم تصدير 18700 طن، بقيمة 246 مليون دينار، في حين بلغت كمية زيت الزيتون البيولوجي المصدرة 37500 طن بقيمة 416 مليون دينار.

ستتواصل جهود التصدير إلى موفى أكتوبر 2019 ونعول على اجمالي تصدير بحجم 160 ألف طن للموسم 2018 /2019.

وأكد شلغاف في ما يتعلق بالموسم 2019 / 2020 استرجاع تونس لمرتبتها كثاني بلد مصدر لزيت الزيتون بعد اسبانيا (ما بين 200 و250 ألف طن) وخاصة بعد تراجع الإنتاج المتوقع في عدد من الأسواق المنافسة.

وابرز المدير العام بوزارة الفلاحة في هذا السياق ضرورة تجميع المهنيين الناشطين في هذا المجال ضمن هيكل مهني موحد بهدف دعم تموقع تونس بالخارج والنفاذ إلى أسواق جديدة.

يذكر أن غراسات الزيتون في تونس تمتد على 1،9 مليون هكتار مما يمثل أكثر من ثلث الأراضي الفلاحية على المستوى الوطني.

صابة التّمور تحطّم كل الأرقام القياسيّة هذا الموسم في تونس

(وات)

ستحطم صابة التمور لهذا الموسم 2019 /2020 كل المستويات القياسية القديمة مع إنتاج يتميز بجودة عالية. وتشير التوقعات إلى تحقيق صابة بحجم 340 ألف طن مقابل 289 ألف طن في 2018 و305 آلاف طن في 2017 (المستوى القياسي الاخير)، بحسب ما تقدم مدير عام الإنتاج الفلاحي بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، عز الدين شلغاف.

وأفاد المسؤول بوزارة الفلاحة أن تونس تصدر إنتاجها نحو 80 وجهة ويعد المغرب حريفها الأول إذ يستحوذ على ربع الصادرات بكميات تتراوح بين 30 و35 ألف طن. وتأتي إسباني في المرتبة الثانية ضمن قائمة حرفاء تونس (9500 طن) تتبعها أسواق أخرى حيث يشهد الطلب نموا مقارنة بالسنة الفارطة على غرار كندا (زيادة بـ11 بالمائة) وسنغفورة (42 بالمائة) وبنغلاداش (54 بالمائة) ومالي (65 بالمائة) والكوت ديفوار (44 بالمائة). وترد طلبات هامة على التمور التونسية من ماليزيا وعدد من البلدان الاسيوية المسلمة.

وخلال الموسم 2018 / 2019، تمكنت تونس من تصدير، والى حدود يوم 25 سبتمبر 2019، نحو 120 ألف طن من التمور بقيمة 863 مليون دينار، وفق شلغاف.

ومن بين المناطق المنتجة للتمور تظهر قبلي على رأس القائمة تتبعها توزر فقفصة ثم قابس. ويشكل صنف التمور «دقلة النور» 80 بالمائة من إنتاج تونس من التمور إلى جانب أصناف أخرى من ذلك «دقلة الباي»، التي تتميز بجودة عالية ويمكن أن توفر مستقبلا إمكانيات هامة للتصدير.

ويتعلق الأمر بـ«الدقلة المفضلة لدي باي تونس وفق رواية تعود إلى حقبة البايات تشير إلى أن الباي كان يفرض على سكان الجنوب بمده بكل محصولهم من هذا الصنف من التمور مما دفع بهم إلى اقتلاع النخيل المنتج لدقلة الباي».

أرقام وتوقعات قد يُسرّ لسماعها قاطن المدينة كما الفلاح في أريافها، فالكل ينتظر ربع أرض الخضراء عبر السنوات والمواسم، ولكن، سرعان ما ينقلب السرور إلى إحساس عام بالإحباط وخيبة الأمل مباشرة بعد الاستفاقة على واقع ركود المنتوج وتلاعب كبار التجار بالأسعار وبقاء الجزء الأكبر من أموال المحاصيل في جيوب أصحاب رؤوس الأموال والأثرياء من البلد. هذا عدا تحسّر عامة الناس على المساحات الشاسعة من الأراضي الفلاحية غير المستغلة بسبب منعها عن الشباب من قبل الدولة باسم أراضي دولية وأراضي اشتراكية.. وهو الحال ذاته يتكرّر كل عام ومع كل محصول تزداد التكاليف على الفلاح ويعلو ضغط الحياة وقسوة القوانين المسلّطة على الناس جباية لا رعاية.

فلقد عانت الفلاحة في تونس ولا تزال تعاني من إهمال متعمد من مسئولين فضّلو رضا «المسؤول الكبير» على رضا الله ورسوله، بعد أن جعلوا من أرض تونس وكل ما حوته نهبا للأوروبيين وشركاتهم الرأسمالية العملاقة. وأول قطاع مسّته أيادي العابثين هو القطاع الفلاحي الذي كان ضحية سياسة تركيع متعمد لصالح خزائن الرأسماليين وأباطرة المال الفاسد، حيث تم تأطير الأسعار الفلاحية لفائدة تحرير الأسعار الصناعية. ، وإغراق الفلاحين في المديونية وتعطيلهم بالإشكالات العقارية، وإهمال البنية التحتية وعزلة المواصلات التي عطّلت عملية نقل الإنتاج...

إن مواصلة الحكام في إقصاء أحكام الإسلام من رعاية شؤون الناس ومواصلة الحكومات المتعاقبة في نهج التبعية الغربيّة المذلّة ورفع يد الدولة عن القيام بواجباتها إزاء هذا القطاع الاستراتيجيّ، يضع مستقبل الأمن الغذائي للتونسيّين على المحكّ، خصوصا مع شموليّة الأزمة الإقتصاديّة التي لم تستثني أيّ قطاع. تهديدات تتزامن مع تزايد محاولات الحكومات الغربية لاقتحام البلاد واستملاك مقدراتها، وألقت بضلالها على واقع معيشة التونسيّين الذّين بدأوا يتحسّسون خطر «الفقر الغذائي» وتدني المقدرة على مجابهة أسعار أبسط المستلزمات الحياتية وعلى رأسها المواد الفلاحية.

وإن الحل يكمن في النظام الاقتصادي الإسلامي الذي نعتبره الأصيل الذي أبعد وليس البديل، باعتباره أحكاما أنزلها رب العالمين، خالق البشر أجمعين، الذي يعلم ما يصلح مخلوقاته، (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ).

الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومسار الإفلات من العقاب

محمد زروق

ما هو الإفلات من العقاب؟

عندما يقوم شخص ما بالتصرّف مع إعتقاده بأنّه يملك الحصانة الكاملة في أن يقوم بالأعمال التي يريدها دون أن يتعرّض للمساءلة والمحاسبة أو الوقوف أمام القضاء، هذا يعني أنّه يعتقد أن لن يكون هناك عواقب لتصرفاته، فجميعها يمر دون حرج ولا عقاب، بل على العكس، فهو يعتقد أنّ القانون يعفيه من المساءلة والمحاسبة. وهذا في حدّ ذاته أمر خطير لا يجوز السّكوت عنه أو الرضا به أو التغافل عنه، ولكن الأخطر من هذا كلّه أنّ عدم محاسبة المرتكبين لتلك المخالفات صغيرة كانت أو كبيرة توجد عند النّاس رأيا عاما قويّا وثقافة منتشرة لدى العامة والخاصة تسمّى « ثقافة الإفلات من العقاب « .

ماذا نعني بثقافة الإفلات من العقاب؟

توجد ثقافة الإفلات من العقاب عندما يقوم أولائك الذين يسعون لمزيد من السلطة والنفوذ بأعمال غير مشروعة وهم يعلمون مسبقا أنه من غير المحتمل أن يتم محاسبتهم على أفعالهم.

ففي ظلّ تنامي «ثقافة الإفلات من العقاب» يتشوه توازن المجتمع الصحي بشكل كبير، ويُخنق النقد الاجتماعي ولا تُسأل الأسئلة الصعبة والضرورية، لأن الناس إمّا يخشون من التحدث عن هؤلاء بسبب خشيتهم إيّاهم وخوفهم من أن يطالهم تجبّرهم وطغيانهم، وإمّا أن ييأس النّاس من أن يتغيّر حالهم بعد أن أعياهم الصراخ والعويل والتنبيه فلم يجدوا آذانا صاغية لتحذيراتهم من خطورة أوضاعهم فتقبّلوا سياسة الأمر الواقع على لسان حكّامهم «أنتم تقولون ما تشاؤون ونحن نقرّ ما نشاء».

الهيئة ومسار الإفلات من العقاب

وفي هذا العرض سنتناول الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نموذجا عمليا لتركيز «ثقافة الإفلات من العقاب» لدى الشعب التونسي بداية من سكوتها عن أهلية المترشحين لخوض الإنتخابات التشريعية والرئاسية ونهاية بتغاضي الهيئة وسكوتها وعدم اتخاذها لأي إجراءات أو تدابير بعد تجاوزات واخلالات بالجملة شابت المسار الإنتخابي.

سباق التحصّن بالبرلمان في تونس

لاحقت شبهات فساد مالي ورشاوى وتهرب ضريبي مترشحين للانتخابات البرلمانية والرئاسية التونسية التي جرت وسط استنفار من المجتمع المدني ومنظمات مكافحة الفساد التي تطالب بضرورة قطع الطريق على كل من تحوم حوله الشبهات ويسعى إلى التحصّن بالبرلمان للإفلات من العقاب لأنّ الفاسدين يحاسبون لا ينتخبون، وأتت تلك الدعوات إلى قطع الطريق على الراغبين في التحصن بالبرلمان للهرب من الملاحقات القضائية بعد تقديم سياسيين ترشحاتهم للانتخابات، فضلا عن تقدم برلمانيين في الدورة النيابية الحالية للترشح لمرة ثانية رغم وجود دعوات قضائية ضدهم.

أمّا هيئة الانتخابات فقد أغلقت باب الترشحات لانتخابات مجلس نواب الشعب والانتخابات الرئاسية بالرغم من علمها بوجود قوائم تترأسها شخصيات تعلقت بها قضايا التهرب الضريبي والفساد المالي والرشوة.

وتستند الهيئة في ذلك إلى عدم بتّ القضاء في تلك الدعاوي ولم تأخذ على عاتقها حسم الأمر بالرغم من أنّه من صلاحيّاتها، هذا ما رأته الهيئة ولم تر أن تباطؤ القضاء في البتّ في الدعاوى المثارة ضد النواب والسياسيين الذين تلاحقهم شبهات الفساد يفسح لهم المجال للترشح مجددا والتمتع بالحصانة البرلمانية لخمس سنوات قادمة في حال فوزهم.

الهيئة تلوذ بالصمت

تتابعت الانتقادات الحادة الموجهة للهيئة العليا المستقلة للانتخابات من طرف المتابعين للمسار الانتخابي، والذين يرون أن هناك تجاوزات والخالات خطيرة وبالجملة قد شابت هذا المسار في ظل تغاضي الهيئة وعدم اتخاذها لأي إجراءات أو تدابير من شأنها أن تضع حدا لهذه الاخلالات. وهو ما ساهم في توجيه سهام النقد اللاذع لأداء الهيئة وضرب شفافية ونزاهة الانتخابات بشقيها الرئاسي والتشريعي.

في حين اكتفى رئيس الهيئة بتقديم تصريحات «استعراضية» هدّد فيها بتطبيق القانون واستعمال الفصل 143 وإسقاط أي قائمة أو مترشح يخرق القانون الانتخابي إلاّ أن الواقع والدورة الأولى للانتخابات الرئاسية اثبتا حصول تجاوزات وخروقات وتوزيع أموال وخرق للصمت الانتخابي، دون أن تتخذ الهيئة أي قرار في ذلك.

وانتظر الجميع الإعلان عن النتائج الأولية للتشريعية وفي انتظار اتخاذ قرارات من طرف الهيئة في خصوص هذه التجاوزات وإسقاط قائمات إذا ثبت تجاوزها للقانون أو مخالفة الصمت الانتخابي أو ارتكاب جرائم انتخابية, ولكن كلّ هذا لم يحصل بالرّغم من امتلاكها كل محاضر تلك المخالفات. فلم تفعل الهيئة شيئا ولم تتخذ أي قرار حتى في مسألة التزكيات المزوّرة إضافة إلى استعمال أجهزة الدولة للتقليص من حظوظ المنافسين.

المحاصصة بيت الدّاء

وفي خصوص الأسباب الكامنة في عدم تحرك الهيئة إزاء هذه التجاوزات فأنّه من الواضح أنّ الهيئة مبنية على محاصصة حزبية وأنّها تتلقى ضغوطات من جميع الجوانب ولذلك فهي لا تستطيع اتخاذ أي قرار يمسّ من هذه الأطراف.

ولهذا إختارت الهيئة - بعد التشكيك في مصداقيّتها – أسلوب «الانحناء وترك العاصفة تمر» واكتفت بلعب دور تقني تم إجبارها عليه من طرف المتحكّمين في خيوط اللعبة السياسية وتخلت عن دورها كحكم مستقل ومحايد يشرف على تنظيم المنافسة السياسية وهي راضية بهذا الدور رغم ما يبدو من تصريحات استعراضية عن تطبيق القانون وغيره والتي في المحصلة لن تؤدي إلى شيء.

لا حصانة أمام حدود اللّه ولا إفلات من العقاب في الإسلام

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَايْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا» رواه مسلم.

رئيس الدولة يقضي بين الناس ويحكم بينهم بما أمر اللّه، ولا يملك أن يشفع لأقرب خلق اللّه إليه، في حدّ من حدود اللّه تعالى، لا يملك سوى تطبيق الشرع على نفسه وعلى كل رعاياه، مهما كانت منزلتهم ومكانتهم وقربهم إليه، أمّا ما يُسمى بالحصانة، حيث لا يحاسب صاحبها إذا تعدى حدًا من الحدود، فهي من غير شرع اللّه، ولا وجود لها في الإسلام، فالحاكم والمحكوم سواء أمام القانون، ولا يعطى أحد هذا الإمتياز ولا أحد فوق شرع اللّه سبحانه.

اللّه نسأل أن يعيد ميزان العدل، بأن يولي أمرنا خيارنا، وأن يصلح حالنا، ويرفع الغمة عنا، وأن يعجل بالفرج القريب، فتطبق علينا حدود اللّه التي تحفظ أحكامه، وتضمن الأمن والهناء للناس .

فخّ المشاركة السياسية

ياسين بن علي

يرى جمع من علماء السياسة والاجتماع أنّ تفاعل الناس بوصفهم الفردي أو الجماعي مع الواقع السياسي يختلف باختلاف مذاهبهم وتيّاراتهم ومواقفهم المبدئية وطرائقهم وغاياتهم وأمزجتهم، فمنهم من يخيّر العزلة وينسحب من العملية السياسية ويتعامل مع الحياة السياسية بلامبالاة، ومنهم من يقف موقف المتفرّج فيقتصر تفاعله على الفرجة والمتابعة، ومنهم من يدخل ميدان السياسة ليشارك فيها بإيجابية بمعنى يساهم في العملية السياسية وفق ما يقتضيه ويتطلّبه الواقع السياسي في مجتمع ما تحقيقا لهدف ما، وهذا ما يسمى عندهم بالمشاركة السياسية.

وتعني المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، ممارسة الأفراد لحقّهم في صياغة القرار السياسي في إطار النظام القائم. وتعرّف بأنها "تلك الأنشطة الإرادية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي"(عن علم الاجتماع السياسي، للدكتور مولود زايد الطيبب، ص87).وتعدّ الانتخابات من أبرز وأهمّ مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية؛ إذ يتمّ من خلالها التعبير عن إرادة الشعب وتتجلّى فيها مساهمة الفرد الإيجابية في العملية السياسية في مجتمعه.

فالمشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، عبر التصويت وتحمل المسؤولية الوظيفية وغير ذلك، هي "العصب الحيوي للممارسة الديمقراطية وقوامها الأساس، والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع" (عن علم الاجتماع السياسي، للدكتور مولود زايد الطيبب، ص85=86).وبناء عليه، فإنّ المتلبّسين من "الإسلاميين" في عملية المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية وفق آلياتها وأشكالها المنبثقة عنها - بسوء أو حسن نيّة -قد وقعوا في فخّ الديمقراطية - شعروا أو لم يشعروا – وأصبحوا طرفا فاعلا فعلا إيجابيا داعما للمنظومة الديمقراطية – بوعي أو بلاوعي -. فالمشاركة السياسية - بمعناها الاصطلاحي السياسي الديمقراطي - هي عملية صهرية للأفراد في نظام المجتمع بمنظومته القيمية وآليات حكمه وأشكال إدارته. فكلّ من تلبّس بعملية المشاركة السياسية ضمن النظام القائم فقد تمّ احتواؤه وصهره داخل المنظومة، والدليل عليه أنّك لا تجد أحدا منهم يجاهر بالتغيير الجذري على أساس الإسلام، ولا تجد أحدا منهم يدعو إلى تغيير نظام الحكم شكلا ومضمونا، أو تغيير أنظمة المجتمع كلّها وتطبيق الشريعة، وأصبح عملهم يقتصر على طرح البدائل الجزئية وإيجاد المعالجات الفرعية دون مساس بالجذر والأصل والأسّ.وقد يبرر الواحد منهم لنفسه عمله فيقول: إنّ السياسة فنّ الممكن والعمل ضمن المتاح، وينسى أنّ الممكن والمتاح مقيّد في الإسلام بالحلال والحرام. أو يقول: إنّ المشاركة في البرلمان جائزة من أجل المحاسبة، وينسى أنّ المحاسبة المقصودة هي بالإسلام وفق مقياس الحلال والحرام، وليس المحاسبة لأجل المحاسبة أو المحاسبة المحسوبة لضمان البقاء.

إنّ الحركة الإسلامية الواعية هي التي تفصل نفسها عن الواقع السيئ ولا تتلطّخ بأخطائه وأغلاطه ومعاصيه، فصلا لا نعني به البعد عن الناس وهمومهم وقضاياهم وشؤونهم، إنما نعني به التمايز؛ ليسهل على النّاس رؤية الخطّ المستقيم بجانب الخطوط العوجاء، وليدرك النّاس أنّ بينها ومعها ومنها فئة لم تنصهر في قيم المجتمع الفاسدة بل تعمل من أجل تغيير جذري حقيقي يحقّق نهضتهم وتقدمهم ورقيهم وسعادتهم الدنيوية والأخروية.

أخرج مسلم في صحيحه عن عَبْدِ اللهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، قالَ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ، يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاءُ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللهُمَّ مُصَرِّفَ الْقُلُوبِ صَرِّفْ قُلُوبَنَا عَلَى طَاعَتِكَ».

الاستعمار رغم الوجوه المتغيّرة

محمد الناصر شويخة

الخبر:

صرّح «باتريس برغاميني»سفير الاتحاد الأوروبي بتونس أنّ «**تونس قامت بما يلزم على الصعيد السياسي وأنّ الوقت حان للالتفات إلى الاقتصاد والقيام بالإصلاحات الضرورية.**»

وأشار إلى أن أوروباتنظر إلى التجربة التونسية باهتمام نظرا لأنها «الديمقراطية الناشئة الوحيدة في المنطقة»، وأنّ أوروبا على أتمّ الاستعداد لدعم تونس إلى النهاية ولكن يتعيّن على التونسيين القيام بما يتوجّب عليهم، فبالإضافة إلى الجانب السياسي هناك ملف اقتصادي يتوجّب العمل عليه من أجل تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

وأعلن»برغاميني»أنّ **تونس تحصلت على** 10 **مليار أورو منذ** 2011 **بين هبات وقروض وهذا مبلغ كبير ولكن ليس لأوروبا أن تنقذ تونس بل التونسيون هم أنفسهم من يقررون أين يريدون الوصول والنسق الذي سيسيرون به.**

ثمّ زعم قائلا: "**نحن هنا للمساعدة نظرا إلى أنّ هناك مصلحة استراتيجية ولكن لا نملي على تونس ماذا يجب أن تفعل**".

أمّا عن تصريحاته في جويلية 2019 لصحيفة لوموند بشأن سيطرة لوبيات عائلية على الاقتصاد التونسي وتعطيل بروز فاعلين جدد، قال برغاميني: "كنت أقول هذا منذ 3 سنوات.. اعادة توزيع الثروة الوطنية وبناء الاقتصاد الاجتماعي تقتضي إزاحة هذه العوائق ويجب القيام بإصلاحات".

وعن إخراج تونس من القائمة السوداءلمجموعة العمل المالي "غافي" قال برغاميني:»إنّ تونس برهنت على أنّها تعمل من أجل مكافحة تمويل الإرهاب....»

التعليق:

لفهم هذا الخبر وتحديد كيفيّة التّعامل معه لا بدّ من بيان الحقائق التالية:

1- أوروبا وبخاصّة بريطانيا وفرنسا، تمثّل القوى الاستعماريّة القديمة الجديدة، وهي لا تخفي حقيقتها الاستعماريّة.

2- مصالح أوروبا الاستعماريّة تتمثّل أساسا في المحافظة على هيمنتها على الأقلّ ما أبقته لها أمريكا من مستعمراتها القديمة وبخاصّة شمال إفريقيا ومنها تونس.

3- سفراء أوروبا وعلى رأسهم سفير الاتّحاد الأوروبي وجودهم في تونس ليس من أجل الاهتمام بشأن الجالية الأوروبيّة المقيمة في تونس إنّما وجودهم من أجل ضمان مصالح أوروبا الاستعماريّة.

4- وأولى أولويّات الاتّحاد الأوروبي في بلادنا الحيلولة دون عودة الإسلام إلى الحكم والحيلولة دون وجود دولة إسلاميّة حقيقيّة متحرّرة من النّفوذ الغربي.

5- ذلك أنّ الإسلام وحده هو الذي يحرّر الشعوب (وبخاصّة المسلمة) من استعباد الدّول الرأسماليّة الديمقراطيّة للبشر، ولأنّ الإسلام باعتباره رسالة عالميّة لتحرير الشعوب فإنّه يمثّل تهديدا وجوديّا للاستعمار الغربي الرأسمالي ومعلوم أنّ الاستعمار هو شريان حياة أوروبا.

6- ولأجل ذلك صرّح الأوروبيون وهلّلوا لإبعاد الإسلام و»انتصار الدّيمقراطيّة»، ولأجل ذلك خرج هذا الخبيث «بيرغاميني» متباهيا أنّ «تونس فعلت ما يجب فعله» و«ما يجب فعله» إذا ترجمناه بلغة المستعمر: «هو إبعاد الإسلام»لأنّهم بذلك ضمنوا استدامة سيطرتهم، وضمنوا إمكانيّة تدخّلهم المباشر في تسيير تونس.

7- وإلا لماذا يعطي الاتّحاد الأوروبي 10 مليار أورو (ما يقرب من 30 ألف مليار) وهو مبلغ ضخم؟ ألم يكن الاستعمار الفرنسي بسبب قروض ضخمة وقتها لبايات تونس؟ إنّه دليل الإدانة دليل تدخّل سافر في بلدنا وتحكّم مطلق في الملفّات الكبرى التي يسيّرها هذا « السفير» ومن معه لخدمة مصالحهم.

8- أمّا عن زعمه أنّ التونسيين هم من يسيّرون أنفسهم وزعمه أنّ تونس ينخرها الفساد لوبيّات عائليّة تسيطر على الاقتصاد التونسيّ، فمزاعم مفضوح كذبها وبيّن تهافتها، إذ يعلم الجميع أنّ القروض التي تُسندها أوروبا لتونس مراقبة رقابة شديدة يشرف عليها هذا السفير وأعوانه ولا يذهب منها مليم واحد إلا حيث يريده هؤلاء المستعمرون، ثمّ يعلم الجميع أنّ أغلب «رجال الأعمال» الفاعلين في تونس ما هم إلا سماسرة عند الشركات الأوروبيّة يشتغلون عندهم بالمناولة فأنّى لهؤلاء الخدم «المساكين» أن يسيطروا أو يقرّروا؟؟؟؟ إنّما هو التضليل والكذب الصريح ليغطّوا عن السؤال الكبير أين ذهبت الأموال؟ ليقال بعدها نهبها الفاسدون والسرّاق من عائلاتكم. أمّا الحقيقة فهذه الأموال الضخمة ضُخّت لتستفيد منها شركات النّهب العابرة للقارّات (ومعلوم أنّ الحكّام في الدّول الرأسماليّة هم موظّفون عند هاته الشّركات)، وضُخّت لرهن البلاد وإدامة السيطرة عليها وعلى المنطقة بأسرها، لتكون الحديقة الخلفيّة لأوروبا آمنة تحت تصرّفها. (يذكر الجميع أنّ أموالا ضخمة رُصدت لتونس حتّى تكون جدارا

عاليا ضدّ الهجرة السريّة....).

9- وفي نفس السّياق يأتي كلامه عن إخراج تونس من القائمة السوداء، منّا وأذى وكذبا وتضليلا، فإدخال تونس للقائمة السوداء كان من أجل مزيد التركيع وكان من أجل أن يُعطي لعملائه هنا مبرّر مزيد الخضوع للمستعمر، ولم يخذله العملاء إذ سارعوا في زمن قياسيّ (17 شهرا) في وضع ترسانة قوانين مكبّلة تجعل كلّ حركة أموال في تونس تحت الرقابة العالميّة والأخطر أنّه هذه العمليّة (الوضع في القائمة السوداء ثمّ الإخراج منها) ترسّخ «مبدأ» الخضوع لسلطان العولمة البغيض السيف الذي استلّته القوى الرأسماليّة العالميّة على كلّ دول العالم لإدخالها بيت الطّاعة.

10- برغاميني هذا هو سفير الاتّحاد الأوروبي في تونس،وهو رجل استخبارات معروف، يستخدم سلطته الاستعمارية بأسلوب دبلوماسي خبيث لجعل الهيمنة الأوروبية دائمة، فيتدخل في كل كبيرة وصغيرة تهم الشأن الداخلي التونسيفمنذ أن جاء وهو يتحرّك في البلادمتجاوزا الصفة الدبلوماسية التي يحملها فلم يبدُ في تصرّفاته سفيرا بل الحاكم الفعلي للبلاد يضع السياسات، بل يفرضها، ويتابع المسؤولين من وزراء وغيرهم، بل يتفقّدهم! فلم يترك وزارة إلا دخلها مقتحماً يريد (بدعوى الإصلاح ودعم الديمقراطيّة النّاشئة في تونس) إعادة هيكلتها بتمويل أوروبي، بما في ذلك الوزارات السيادية كوزارة الداخلية، فرأيناه يجتمع برئيس مجلس النواب للإشراف على تأهيل قدراته التشريعية، ويجتمع بمسئولي اتحاد الصناعة والتجارة، وبمسئولي الاتحاد العام التونسي للشغل. وسمعه الجميع يعلن مضاعفة تمويل منظمات المجتمع المدني التي تدعو لقيم الغرب الديمقراطية المناقضة للعقيدة الإسلامية، وهو يتجول في مدن تونس وقراها وأريافها، بل إنه يدخل أماكن لم يتجرأ كثير من المسئولين على دخولها كأحياء سيدي بوزيد، أو جبل الشعانبي في القصرين.

أليس في هذا دليل بل أدلّة أنّ هذا السفير يمسك بمعظم الملفات السياسية والاقتصاديّة في تونس من خلف ستار، بل من دون ستار؟؟؟

11- إن ما يحصل في تونس اليوم هو تدخّل استعماريّ مكشوف يجعله تحت الوصاية، وإنّ هذا التدخّل ما كان ليحصل دون إقرار وموافقة من حكام تونس القدامى والجدد ووسطهم السياسي والإعلامي الذين انتفى لديهم الحسّ السيادي وتشرّبواالذلّ ومهانة التدخل الأجنبي في تفاصيل شئون البلاد. وإلاّ لماذا تّبرز كبرى وسائل الإعلام التونسيّة هذا الخبيث المسمّى زورا سفيرا تظهره لتبييضه ولتمكّنه من تسويق نفسه كصديق وما هو في الحقيقة إلا عدوّ أشر.

12- إنّه لمن العار أن يقبل المسلمون في تونس استمرار واقع التبعية السياسية والاقتصادية. فهل كانت الثورة من أجل أن يزيد تحكّم المستعمر؟! وإنّه لمن السّذاجةالانشغال بمطالب جزئيّة، والاستعمار يهيمن على البلاد وعلى القرارات السياسيّة والاقتصاديّة الكبرى فيها.

وإنّ كثيرا من أهل تونس يطالبون ويطالبون وتزيد مطالبهم كلّ يوم... فممن يطلبون؟! ومن سيستجيب لمطالبهم؟!

فهؤلاء حكّام يزعمون أنّهم منتخبون يرون البلد يُسلّمبكامله للمستعمر، وهم ينظرون (مع العلم أنّ برغاميني هذا كان حاضرا يوم تسلّم الرئيس «الجديد» منصبه وخطب في البرلمان)

فمن سيُحقّق المطالب وينظر فيها؟! الحكّام لا يحكمون أفتطلبونها من مستعمر لا يرقب فيكم إلا ولا ذمّة؟!

وكلمة أخيرة لأهلنا في تونس بلد الفاتحين والأبطال، البلد الذي انطلقت منه ثورة الأمّة:

إنّ معركتكم الحقيقيّة اليوم ليست مع الحكّام (فهم لا يملكون من الأمر شيئا) إنّما معركتكم الحقيقيّة مع المستعمر الذي يجوس خلال دياركم؛ أبعد دينكم ويرهن بلادكم ومقدّراتها ويسطّر السياسات ويفرض القوانين والتشريعات كما فرض الدّستور من قبل، وإنّه ما كان له أن يسيطر على بلدنا لولا النّظام الدّيمقراطي الذي تسلّل من خلاله فسرّب عملاءه في مجلس النّواب وفي الحكومة...

فأدركوا البلاد قبل أن يضيعها الضعفاء والعملاء، واعلموا أن النظام ومن ورائه المستعمر يراهن على تشتّتكموراء مطالب جزئيّة ليمرر مشاريعه.

إنّ المطلوب اليوم أن تتوحّد المطالب في مطلب واحد:

هو قلع الاستعمار وأعوانه ونظامه الرّأسمالي الديمقراطي، وإقامة الإسلام وأحكامه في ظل خلافة راشدة على منهاج النّبوّة.

ولن يكون ذلك بتغيير بعض الوجوه في انتخابات بائسة بل يكون بمواصلة التحرك في الشارع وبكل مكان بنفس طويل وصبر وتوكّل على الله صادق خالص لوجه الله سبحانه ونصرة لدينه وإنّ الله لناصر عباده المتّقين.

الهروب إلى الذهب

م. حسام الدين مصطفى

في مقال نشرته الإندبندنت على موقعها بعنوان: «هل يمكن الهروب من هيمنة الدولار؟» أوردت الصحيفة بعد الحديث عن هيمنة الدولار بنسبة ٩٩٪ على تداول النفط بحجم تجارة يقدر بنحو ١٤ تريليون دولار سنويا، أفردت تحت عنوان فرعي «العالم قد يعود إلى المعيار الذهبي» قائلة: «وفي السياق ذاته، قال رئيس شركة يورو باسيفيك كابيتال للوساطة المالية، بيتر شيف، إن العالم قد يعود إلى المعيار الذهبي، ويعيش الدولار أيامه الأخيرة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة خرجت عن المعيار الذهبي في عام 1971، ولكن في رأيه، فإن العالم سيعود إليه».

وقال شيف «الأيام التي كان فيها الدولار عملة احتياطي معدودة، ونحن نعود إلى الأساسيات. كما تعلمون، كل ما هو جديد هو قديم منسيّ. كان للذهب قيمة خاصة في الماضي، والمستقبل له. إن البنوك المركزية ذكية بما يكفي لتتوقع المستقبل وتزيد احتياطاتها من الذهب الآن».

اللافت في المقال أمران مهمان: الأول ارتباط بيع النفط بالدولار، والثاني التوجه الدولي للهروب إلى المزيد من احتياطات الذهب.

أما الأمر الأول فإن روسيا - وبعد فرض عقوبات عليها - تحاول جاهدة بيع نفطها بالروبل أو اليورو، ومع أن حجم تجارة روسيا مع أمريكا لا يتجاوز ٥٪ من الحجم الكلي ولكن أكثر من ٥٠٪ من التجارة الروسية مقومة بالدولار الأمريكي وذلك أيضا بسبب النفط الذي يقوّم بالدولار.

الخبير الاقتصادي وضاح طه قال للإندبندنت «كان عام 1974 عاما فارقا في اعتماد الدولار كعملة النفط بعد اتفاق السعودية، باعتبارها أكبر مصدّر للنفط بالعالم، والولايات المتحدة على تسعير النفط بالدولار لتصبح نقطة أساس لتبني التسعير للخام الأسود بالعملة الأمريكية».

وهذا يشير أن انفكاك دولة مثل السعودية من تقييم النفط بالدولار من شأنه أن يزعزع بقوة مكانة الدولار ليهوي إلى غير رجعة، ولكن أنّى لحكام آل سعود أن يفعلوا ذلك وقد مردوا على العمالة والخيانة كسائر حكام المسلمين؟!

رئيس المفوضية الأوروبية جون كلود يونكر صرح قائلا: «من غير الطبيعي أن يدفع الاتحاد الأوروبي ٨٠٪ من واردات الطاقة بالدولار في حين ٢٪ فقط من الواردات تأتي من أمريكا» ولام الشركات الأوروبية على تعاملها بالدولار بالرغم من أنها شركات أوروبية، وفي ذلك إشارة واضحة إلى المحاولات الحثيثة للانفكاك من الدولار وسيطرته. وزد على ذلك سعي بكين إلى تقييم شراء النفط بعملتها أيضا، في محاولات أخرى للانفكاك من هيمنة الدولار ولو جزئيا.

هذا كله يشير إلى تنامي في الوعي العالمي وإلى الحشد الدولي الذي تغذيه منجهيات ترامب والمستوى القياسي من العقوبات الاقتصادية التي وصلت إلى نظام التحويل المالي «السويفت»، وما يعنيه ذلك من استعباد للعالم فوق استعباد.

أما الأمر الثاني فهو الهروب إلى الذهب؛ فمع أن أمريكا تحتل المرتبة الأولى في احتياطي الذهب والذي يزيد عن 8000طن إلا أن زيادات ظاهرة في احتياطات عشرات البنوك المركزية رصدت هذا العام والعام الفائت.

فوفقا لبيانات مجلس الذهب العالمي، في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019، زادت عشرات البنوك المركزية من احتياطي الذهب بمقدار 1 طن على الأقل، وأصبحت أربعة بنوك مركزية مشترين رئيسيين للذهب في آب/أغسطس، وأضافت روسيا، التي كانت رائدة في شراء الذهب في عام 2019، 11.3 طن أخرى إلى مخزونها.

وتجاوز احتياطي الذهب للبنك المركزي الروسي في أيلول/سبتمبر 100 مليار دولار بفضل المشتريات الأخيرة، وزادت روسيا هذا العام وحده احتياطياتها من الذهب بنحو 120 طنا. فيما اشترت الصين 5.9 طناً أخرى في الأشهر التسعة الماضية.

وزادت مشتريات الذهب من قبل البنوك المركزية في تموز/يوليو، وفي المجموع، في العام الماضي، خزّنت البنوك المركزية في العالم 651.5 طناً من الذهب، ولاحظ مجلس الذهب العالمي أن عام 2018 تميز بأعلى مستوى من صافي المشتريات السنوية للذهب من البنوك المركزية منذ تعليق إمكانية تحويل الدولار إلى ذهب في عام 1971، وثاني أكبر إجمالي سنوي في التاريخ.

يقول مؤسس حزب التحرير العالم الجليل تقي الدين النبهاني رحمه الله في كتاب «النظام الاقتصادي في الإسلام»: «حين كان نظام الذهب عالميا، لم تكن أية مشكلة لنظام الذهب. وإنما طرأت المشاكل من يوم أن أخذت الدول الكبرى تحاول ضرب أعدائها عن طريق النقد، وحين جعلت مع نظام الذهب نظام النقد الورقي الإلزامي، وحين أوجدت الدول الاستعمارية الغربية صندوق النقد الدولي، وحين جعلت أمريكا الدولار أساس النظام النقدي...».

والخلاصة أن النفط هو أبرز سلاح يمكن أن تستخدمه دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله؛ لإزالة هيمنة الدولار عالميا، ومع تعالي الأصوات دوليا المنادية بالانفكاك من هيمنة الدولار ومع زيادة توجه البنوك المركزية لرفع احتياطات الذهب في رصيدها، وفوق ذلك مع بوادر الأزمات الاقتصادية الكبرى التي ينتجها النظام الرأسمالي، وبوجود الدولة المبدئية التي تقود هذا الأمر، فإن العودة إلى نظام الذهب والفضة عالميا تصبح أيسر وأسرع إن شاء الله.

المعركة التشريعية

محمد علاء الدين العرفاوي

يقوم نموذج الحكم الديمقراطي على مبدأ الفصل بين السلطات وهو مصطلح صاغه المفكر السياسي الفرنسي "مونتسكيو" في كتابه "روح القوانين"، وفي إطار هذا النموذج فإن الدولة مقسمة إلى ثلاث سلطات "السلطة التشريعية" المتمثلة في البرلمان وهو المسؤول عن تشريع القوانين و"السلطة التنفيذية" متمثلة في الحكومة وهي المسؤولة عن تنفيذ القوانين المشرعة من قبل البرلمان.وأخيرا "السلطة القضائية" متمثلة في القضاء وفصل النزاعات بين الناس أو المؤسسات وفق تلك القوانين وبالتالي فإن أساس هذا النموذج الديمقراطي هو التشريع الذي ينشئ القوانين ويصدرها ويبينها للعمل بها في السلطتين التنفيذية والقضائية.

في هذا الإطار منحت الديمقراطية حق التشريع للإنسان عن طريق انتخاب مجالس تشريعية تصوغ الدساتير وتضع القوانين التي تنظم حياة الناس وتقضي مصالحهم وتحكم سلوك الأفراد ولئن تشدقت الديمقراطية بالحريات واحترام حقوق الإنسان فإن القوانين الصادرة عن مجالسها التشريعية لا تكاد تخلوا من الظلم والتعسف من زاوية نظر الديمقراطية في حد ذاتها، فعلى سبيل المثال فإن قانون الطوارئ يتضمن عادة تحديدا للحقوق والحريات مثل إلقاء القبض على المشتبهين لفترات قد تكون غير محدودة دون توجيه اتهام لهم أو منع حق التجمع أو منع التجول في أوقات أو أماكن محددة، وقانون الإرهاب مثلامن دور الصحافي والمحامي إلى جانب أنها تشرع للاعتداء على الحياة الخاصة كما يتضمن جرائم فضفاضة مثل الإضرار بالممتلكات العامة والخاصة أو بوسائل النقل أو الاتصالات أو بالمنظومات المعلوماتية أو بالمرافق العمومية، ويجرم الاحتجاجات الشعبية.

وإن كان العدل كما تدعي الديمقراطي هو أساس القاعدة التشريعية والعنصر الأهم في تكوين جوهرها فعادة ما تكون المجالس التشريعية عبارة عن فسيفساء فكرية وايديولوجية تختلف مفاهيمها ونظرتها إلى العدل فتفسره وفق أهوائها فيرى اليساري في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والإنتاج قصد توزيعه بين الناس عدالة اجتماعية، ويرى الليبرالي أن المساواة في الإرث والحرية الجنسية عدل بين الجنسين في حين يرى الإسلامي أن استصدار قانون للزكاة عدل بين الفقير والغني لتبقى غرائز الإنسان وحاجاته وعجزه ونقصانه حائلا دون وصوله الى تشريع صحيح يحقق هذا العدل.

كما تعرف العديد من الدول ما يسمى بالأزمات الدستورية وهي عبارة عن مشاكل طارئة لم تتطرق إليها الدساتير والقوانين الصادرة أو تفشل في تقديم إجابات واضحة عنها فيقع اتخاذ إجراءات غير قانونية او غير دستورية وعلى سبيل المثال ما تعيشه بريطانيا من أزمة دستورية جراء البريكسيت (مشروع اتفاق خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) إذ وافقت ملكة بريطانيا على طلب رئيس الوزراء تعليق عمل البرلمان لنحو شهر في خطوة لمنع البرلمان من إيقاف الخروج من الاتحاد الأوروبي وهنا تستوي الديمقراطيات الناشئة والديمقراطية العريقة في العجز عن التشريع الصحيح.

إن الوصول إلى التشريع الصحيح يقتضي الإدراك التام لواقع المشكل الذي يُراد أن يُشرَّع له وعلى سبيل المثال فان المشكل الاقتصادي ليس الندرة النسبية للبضائع والسلع وكيفية تلبيتها لكل حاجيات الانسان بل هو تحديد الحاجيات الأساسية ووجوب إشباعها وهذا يقتضي فهم حاجات الناس وطبائعهم وميولاتهم وخصائصهم، في البدو والحضر، في الفقر والغنى، في الصغر والكبر، في الرضا والغضب، كما يقتضي فهم مشاكلهم الحالية والمستقبلية وهذا مما لا يمكن لبشر، بوصفه بشراً، أن يحيط به.

فالتشريع حق خالص لله وحده الذي أنزل الكتاب تبيانا لكل شيء فيه أحكام الاقتصاد ونظم علاقة الرجل بالمرأة وفرض علينا التصنيع والتعليم ونظم علاقة الحاكم بالمحكوم وعلاقة الدولة بمحيطها الخارجي كلها أحكام تفصيلية بينة كالمحجة البيضاء لا يزيغ عنها إلا هالك.

قال تعالى "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" فقرن الظلم بالتشريع من دونهوالله قد حرم الظلم علىنفسه فما بالك بعباده عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال:(يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)

ان المعركة التي يجب ان تخوضها الامة الثائرة على الظلم اليوم هي "المعركة التشريعية" فالواجب الشرعي الملقى على عاتقها هي المطالبة بدستور يكون مصدر التشريع فيه الكتاب والسنة وما أرشد إليهما من إجماع وقياس يعالج مشاكل الإنسان بوصفه إنسانا فلا يظلم في دولة الإسلام أحد مهما كان دينه أو عرقه أو جنسه أو لونه.

إن الإسلام وما انبثق عنه من أحكام يغني الأمة عن البحث واتباع التجارب التشريعية الغربية التي تضعها موضع " المادة في المختبر" تطبق عليها النظريات وترفع عنها الاستنتاجات، فيوصد بذلك الباب أمام تدخل الدوائر الاستعمارية في شؤونها ويحقق الرعاية الكاملة للناس. فقد حدد الإسلام أسباب التملك ونظم توزيع الثروات وفرض على الدولة إشباع الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس وساوى بين الحاكم والمحكوم فلا حصانة في الإسلام، ومنح الأمة حق اختيار حاكمها وبيّن كيفية عزله وأكرم المرأة وجعل منها أما وربة بيت وعرضا يجب أن يصان، لها حق العمل والتملك وتقلد المناصب لا فرق بينها وبين الرجل إلا بما خصّها الله بها من أحكام توافق طبيعتها الانثوية. (وليس الذكر كالأنثى).

ولقد فرض الإسلام سياسة تعليم ترفع الجهل وتنمي المعارفوتصنع النوابغ سواء في المعارف الشرعية أو العلمية وأوجب على الدولة أن تكون مصنعة لغذائها وسلاحها وتكنولوجيتها لتكون الأمة كما أمرها خالقها خير أمة للناس تنتهج سياسة خارجية وفق ضوابط شرعية يكون فيها حمها الاول حمل الدعوة إلى العالم.

فلتكن هذه المعركة التشريعية أساس تحرك الأمة وبوصلة أعمالها، لا يضرها من خذلها ولا يثبطها من لا يرى نفسه إلا متبعا للغرب, فهي أمة اعزها بالإسلام ان ابتغت العزة في غيره اذلها الله فبأحكامه يسقط النظام العلماني الرأسمالي وتستكمل الثورة.

قال تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ".

ماذا يريد الشعب في لبنان؟

د. محمد جيلاني

لا زالت وسائل الإعلام تنقل من ميادين المدن اللبنانية المختلفة صيحات الشعب يريد تغيير النظام. وترددت هذه الهتافات في السابق في مصر وتونس وليبيا واليمن.

وإن المتفحص لهتافات الشعب في مختلف البلاد العربية يجد أن الأولى في الهتاف أن يكون «الشعب لا يريد النظام» بدلا من أن الشعب يريد تغيير النظام. الفرق بين هذا وذاك كبير. فالواقع يقول إن الناس في البلاد العربية، وآخرها لبنان، قد طفح بهم الكيل مما يعانونه من ظلم الحكام، وفساد أنظمة الحكم، ما جعل الناس يعيشون حياة ذل وهوان، وبؤس وشقاء. فقد تردت أوضاع الناس المالية والاقتصادية، وبالرغم من الفقر والعوز فقد أثقلت الحكومات كاهلهم بضرائب وإتاوات وجعلتهم فريسة للبنك وصندوق النقد الدوليين يمتصان دماءهم ولا يرقبان فيهم فقرا ولا عوزا ولا حاجة. فليس من الغريب أن ينتفض الناس على هذه الحكومات وأنظمتها ويعبروا عن عدم قبولهم بها وأنهم لا يريدون أن يعيشوا في ظلها.

ولكن الحقيقة أن الشعب الذي خرج متحديا حكوماته الظالمة لم يقل بعد ماذا يريد حقيقة. فهو يقول ويعبر عما لا يريده. فهو لا يريد أن يبقى خاضعا لأنظمة حكم ثبت فسادها وتخلفها وعدم مقدرتها على إشباع حاجات الناس الأساسية وتلبية مطالب الحياة العادية وتوفير أدنى مرتبة من مراتب الكرامة والعزة والإنسانية. فهذا ما لا يريده أي إنسان لا تزال لديه القدرة على الإحساس، ناهيك عن الإدراك لحقائق الأمور.

أما ماذا يريد بديلا عن هذه الأنظمة، وأين تتوجه إرادته فيما لو زالت هذه الأنظمة أو أزيلت؟ فهذا ما لا تسمعه في ميادين رياض الصلح والتحرير وساحة الشهداء وغيرها في بلاد العرب قاطبة. والحقيقة هي أن إرادة الشعب أهم بكثير من عدم إرادته. فعدم الإرادة هي تعبير عن أحاسيس ومشاعر الظلم والكبت والقهر والذل. وهي طبيعية وفطرية لدى الإنسان بوصفه إنسانا سواء أكان طفلا صغيرا أو كهلا، رجلا أو امرأة، واعيا بفكره أو عاملا بأحاسيسه. فهذا رد فعل طبيعي بل قل غريزي على نوعية الحياة التي يحياها الناس وما يلقونه كل يوم من شظف عيش.

أما تحديد ما يريد الشعب، وما يريده الناس فهو أمر آخر. ولا يكفي فيه الإحساس بالظلم، بل يتطلب معرفة أين يكمن العدل المقابل للظلم. ولا يكفي فيه التمرد على حاكم أو نظام فاسد، بل يحتاج إلى إدراك أين يكمن الصلاح وما هو النظام الصالح مقابل الفاسد. فالإرادة هي توجه القصد. أي لا بد أن يكون هناك قصد، ولا بد لهذا القصد أن يكون ذا اتجاه، والقصد لا بد أن ينتج عن فكر وعن تمحيص. ولا بد من معرفة النظام الذي يمكن أن ينتج عنه العدل المنشود، والحياة الكريمة، والعزة المنشودة، والخير العميم. وهذه أمور ليس من السهل أن تتوفر لدى الحشود الجماعية. فالتفكير والإرادة الموجهة، والقصد الواعي ليس من طبائع الجماعة بوصفها جماعة، ومثلها الحشود والمسيرات والمظاهرات. وهذا ليس عيبا في الجموع ولا انتقاصا من أعمالهم وتعبيرهم وإحساسهم. بل هذه سمة طبيعية في الحشود والجموع وردات فعلها لما تعانيه.

فالفكر والإدراك والإرادة الناتجة عنهما هي سجية المفكرين بوصفهم أفرادا، قادرين على التحليل والتمحيص واستخلاص النتائج. وهؤلاء الأفراد إذا تكتلوا في كتلة سياسية يصبح لديهم القدرة على توجيه الجموع والحشود وتحميلهم إرادة الشيء إضافة إلى عدم إرادة ضده.

فحين يرتفع صوت في الحشود المجتمعة يقول «الشعب يريد خلافة إسلامية» أو «الشعب يريد عدل الإسلام» أو «الشعب يريد راية الحق والإسلام» مثل هذه العبارات تعبر عن إرادة صادرة عن وعي عميق لما يحتاجه الناس حقيقة وما يجب أن تكون عليه الإرادة. من هنا كانت ثورات الربيع العربي وتوابعها مما يحدث في لبنان اليوم والجزائر والسودان، كلها لا تزال تعبر عما لا يريده الناس ولم يتم نقلها نقلة نوعية للتعبير عما يريده الناس حقيقة. لذلك كان من السهل أن يتم إنهاء هذه الثورات دون حصول الناس على بديل محدد هم يريدونه، فهم لا يريدون شيئا محددا بديلا عما هو موجود. فكان من الممكن إعادة ما هو موجود بلباس وحلة جديدة، تلتبس على العامة إلى حين ثم يعودون ليطالبوا بإزالتها وهكذا...

فمن أجل دعم حركة الشعب وإيصالها إلى نهاية صحيحة، لا بد للفئة الواعية في الأمة أن تكون هي القادرة على التعبير عن إرادة الناس، وتوجيه قصدهم إلى أهداف محددة بدلا من إبقائهم في حالة رفض ما هو موجود دون التوجه إلى ما هو مطلوب. وهذا عمل لا يقدر عليه إلا فئة واعية، مدركة تمام الإدراك لحقيقة النظام الذي يمكن أن يحقق العدل ويرعى شؤون الناس أفضل رعاية، ويدرك كيفية عمل النظام وكيف يمكن أن يوصل الناس إلى حالة من القناعة التامة بأنه يخدم عامتهم وخاصتهم، ويقلع الفساد من بلادهم، وينشر العدل، ويرعى شؤونهم خير رعاية.

وهذه الفئة الواعية عليها أن تتحرك ذاتيا، ولا تنتظر أن يدعوها الناس لقيادتهم. فالناس أيضا من طبيعتهم خاصة في مثل ظروف الثورات أن لا يتقدموا من أحد لقيادتهم، فهذا الفعل بحد ذاته يعبر عن إرادة واعية، وهي ليست موجودة في الجموع أصلا. لذلك كان لزاما على الفئة الواعية في الأمة أن تتقدم هي لقيادة الناس وتوجيههم وتحميلهم إرادة واعية للذي يريدون بعد أن ثاروا على ما لا يريدون.

لقد أدى الشعب في لبنان والجزائر والسودان ومن قبله في مصر واليمن وتونس وليبيا وسوريا الدور المنوط به على خير وجه بالتعبير عن سخطه من الأنظمة القائمة دون استثناء. وإن كان لم يحصل على نتيجة مرضية لثورته وانتفاضته، فإن ذلك عائد إلى عدم تقدم من لديه الوعي الكافي والإرادة الواعية لقيادة هذه الحشود من جهة، وتقدم أدوات الأنظمة الحالية وأعوانها إلى تبديل ألوان وأشكال أنظمتهم لتبدو مختلفة ولو إلى حين.

[وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا].

ثورة لبنان وتصحيح المسار

رولا إبراهيم - بلاد الشام

تناقلت وسائل الإعلام صوراً من مظاهرات لبنان الأخيرة احتجاجاً على سوء رعاية حكامه للشعب اللبناني، وأظهرت تلك الصور قوة في حركة الجماهير المتظاهرة، ولكن على الطريقة اللبنانية، كما ظهرت قوة الجماهير في تونس ومصر واليمن وليبيا وفق الطرق الوطنية لكل قطر، ورأينا كيف تمت عسكرة الثورة السورية وكادت أن تطيح بنظام بشار لولا المال السياسي الذي فعل بها الأفاعيل.

ليست الطريقة اللبنانية هي الطريقة المثلى في الاحتجاج وإحداث التغيير المنشود، رغم أنهم أعلنوها صريحة أن الشعب يريد إسقاط النظام، وهو شعار عفوي معبر أطلق مع بداية الربيع العربي، ورددوه اللبنانيون ليلة البارحة، إلا أنه لم يفلح ولن يفلح في إحداث التغيير المنشود، وهو شعار غير كافٍ لحل مشكلات المسلمين وغير المسلمين، لا في لبنان ولا في غير لبنان، إلا إذا كان موجهاً بالإسلام أولاً، وثانيا إذا هتف الجيش مع الشعب بأنه أيضا يريد إسقاط النظام، فيصبح الشعار مزدوجاً ومعبراً وفاعلاً تردده الجماهير المسلمة الهادرة: الجيش يريد إسقاط النظام.

فإذا رفع هذا الشعار، وقام الجيش بواجبه في إسقاط النظام، فسيحصل التغيير المنشود، وسيطاح بالطواغيت، وستنزل ملائكة السماء كما نزلت من قبل، لتعين الجيش المتحرك، وتجري النصر على يديه بأمر الله سبحانه وتعالى.

ولقد كان هذا الشعار فاعلا في:

-إسقاط نظام الطاغوت والجاهلية في يثرب، بعد أن التحمت الدعوة مع قوة العسكر إثر بيعة العقبة الثانية، وبعدها أصبحت المدينة عاصمة للدولة الإسلامية الأولى.

-وإسقاط هيبة قريش في مكة بعد معركة بدر التي قاتلت فيها ملائكة السماء الثالثة مع جيش المسلمين، والتهديد بإسقاط نظامها في صلح الحديبية تحت وطأة الجيوش الإسلامية المصاحبة للنبي ﷺ، وقد تم إسقاطه بالفعل في فتح مكة في ظل كثافة غير مسبوقة للجيوش والكتائب الإسلامية.

-وإسقاط نظام المرتدين الذي تأسس بعد موت النبي ﷺ في خلافة أبي بكر رضي الله عنه، والذي كان على رأس جيش فيه كبار الصحابة والقراء في معركة اليمامة، وقتلوا مسيلمة الكذاب وأدبوا المرتدين أيما تأديب.

-وإسقاط امبراطوريتي فارس والروم في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه بجيوش صنعت المعجزات في القادسية ونهاوند واليرموك.

-وإسقاط النظام البيزنطي الكنسي الذي كان مهيمنا على القدس وفتح بيت المقدس، حيث كان الجيش محيطا بها كالجراد إلى أن استسلمت وتسلم مفاتيحها عمر رضي الله عنه.

-وتحرير بيت المقدس من براثن الصليبيين المحتلين على يد القائد المظفر صلاح الدين رحمه الله.

-وإسقاط أنظمة الحكم في الجزيرة العربية وبلاد الشام وبلاد فارس وبلاد ما وراء النهر وشمال أفريقيا وأجزاء واسعة من أوروبا، وتأديب نقفور الروم وباقي الهراقلة والقياصرة وعملائهم في بلاد المسلمين.

فبالجيش تحسم المعارك، وبالجيش تحصل هيبة الدولة، وبالجيش تتوقف حركة الطواغيت في أي مكان في العالم.

ويصلح شعار (الجيش يريد إسقاط النظام) اليوم ليكون فاعلا من جديد من أجل:

إسقاط نظام لبنان وحل مشاكله المالية والإدارية والسياسية والاجتماعية، وإلحاقه بأصله سوريا.

وإسقاط نظام أردوغان تركيا ووقف استنزاف دماء المسلمين في شمال سوريا.

وإسقاط نظام بشار سوريا ووضع حد للدمار الشامل الذي لحقها ودحر الروس والأمريكان عنها.

وإسقاط نظام سيسي مصر، وسعيّد تونس، وحفتر ليبيا وسرّاجه، وقايد صالح الجزائر وسادس المغرب.

وإسقاط نظام الهاشميين في الأردن، والسعوديين المطبعين في الحجاز ونجد، وهاديَ اليمن وحوثيّه، وقابوس عمان، وصباح الكويت وثاني قطر، وخليفة البحرين، ونهيان الإمارات.

وإسقاط حكم الملالي في طهران وحكم اللاعبين من غلمان السياسة في باكستان وأفغانستان، وباقي دويلات الضرار في جنوب شرق آسيا.

وإسقاط أنظمة المهزلة أو ما يعرف بالحكم الذاتي في كردستان وفلسطين والصحراء الغربية، وإسقاط أشباه الدول كجيبوتي وباقي دويلات الضرار في أفريقيا...

وأخيرا وليس آخراً، فإن هذا الشعار يصلح لإسقاط أنظمة الرأسمالية والاشتراكية في العالم، وجعل أمريكا وروسيا وباقي دول الكفر أثرا بعد عين، والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

وقد يسأل سائل: أين هي جيوش المسلمين؟ والجواب على ذلك: إنها قابعة في ثكناتها أو تقاتل على الجبهات الخاطئة، وذلك لأنها محكومة بقرارات سياسية معاكسة لرغباتها الإسلامية. فكم من أفراد تلكم الجيوش يتوقون للجهاد في سبيل الله؟ وكم منهم يصلي ويصوم ويتحرق شوقا لتحرير بلاد المسلمين ومقدساتها؟ وكم منهم من يتقن أحكام تلاوة القرآن ويتغنى به صباح مساء؟ وهم بندقية الأمة المخطوفة، ولا بد من استردادها من أيدي الخاطفين.

أجل، أيها المسلمون: إذا رفعتم شعار: الجيش يريد إسقاط النظام، فإن الأنظمة الظالمة والفاسقة التي تحكم المسلمين وغير المسلمين في العالم ستسقط وتتهاوى، وسيقوم على أنقاضها نظام دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، والذي سيسعد المسلمين وغير المسلمين، ويعيد للعالم توازنه المفقود منذ أمد بعيد.

فاللهم اجعلنا من شهودها وجنودها، ومن العاملين الجادين لإقامتها.

أمة الإسلام تغلي, بدأت من تونس واليوم العراق ولن تتوقف إلا بإقامة الخلافة فهل يلتحم أهل النصرة مع إرادة الأمة؟

عبد الهادي حيدر - اليمن

إن الأمة الحية لا تموت فقد تنام على الضيم ثم تصحو، والأمة الإسلامية أمة حية لأن مبدأها الإسلام هو ما يبث فيها الحياة، نعلم أن المؤامرات عليها كبيرة والمكر عظيم من الغرب الكافر وأذنابه من الحكام الظالمين، ونعلم أن الأمة مثقلة بالجراح تُوطأ من الظالمين وتتجرع مرارة الظلمة وسوء الرعاية وضنك العيش وثقل الجباية.

وبالرغم من القمع الذي تتعرض له إذا فكرت بالتخلص أو تحركت حركة هنا أو هناك ضد الظالمين إلا أنها تواجه بالرصاص والسجون من أجهزة الأمن التي أسسها الحكام المجرمون للحفاظ على عروشهم، ولكن بالرغم من كل هذا إلا أن الأمة خرجت تطالب بحقها وتحاسب الظالمين، بالرغم من أن خروجها لا يسلم من اختراقات عملاء الغرب لحرف الخروج عن مساره، فقد نجح الغرب كثيراً في حرف الثورات عن مسارها لأنهم يملكون وسائل وإمكانيات تمكنهم من أخذ قيادة الثورة بسرعة، ولكن هذا لن يستمر كثيراً خصوصا أن هناك ثورات لم يستطع الغرب إنهاءها وحرفها تماماً عن المسار الصحيح، وأقصى ما استطاع الغرب وعملاؤه مع هذه الثورات هو تأخير وصول الثورة لغايتها، والثورة في بلاد الشام أكبر دليل حيث لم يستطع الغرب إيجاد بديل للمجرم بشار ولم يستطع أن يعيد سوريا كما كانت تحت حكم الطاغية.

ونحن ندرك أن من طبيعة الناس عدم الرضا بالظلم، فنشاهد تحركات في كثير من بلاد العالم ضد أي كبت لحق من حقوق الناس أو تقصير في الرعاية، فمثلاً شاهدنا ثورة أصحاب السترات الصفراء في فرنسا ونشاهد احتجاجات في هونغ كونغ وكثير من البلاد، ولكن الغرب الرأسمالي لا يلقي لها بالاً مقارنة بأي مظاهرة تحصل في بلاد المسلمين حيث يستنفر عند سماعه عن مظاهرات في أي بلد إسلامي لاحتوائها أو قمعها ودعم الحكام الطواغيت وإرسال المبعوثين الدوليين، فيا ترى لماذا؟ الإجابة هي لأنه يعلم أن أمة الإسلام لها مبدأ ورسالة ولن تقبل بحضارة الغرب الكافر الرسمالية، والذي يؤكد ذلك هو أن مطابخ السياسة الرأسمالية قد حددت العدو القادم لها بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومبدئه الاشتراكي، وبالرغم من أن الإسلام ليست له دولة تحمله فهو غائب دولياً ولكنه موجود عالمياً بين الشعوب، فقد أدرك منظّرو الغرب أن الإسلام ستعود دولته وأنه الخطر الذي يهددهم، فهل أدرك أبناء أمة الإسلام هذا العداء الظاهر والخفي الذي يبديه الغرب؟ هل أدرك أهل القوة أن الغرب يستخدمهم لضرب أمتهم والحيلولة دون عودة الإسلام نظاماً شاملاً للحياة؟

وسوف نضرب مثالاً الثورة الأخيرة في العراق وقد سبقتها تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا والسودان والجزائر... وشاهدنا تحركات للناس في إيران... والقائمة تطول.

خرج الناس في العراق بسرعة كبيرة وبدون مقدمات حيث فاجأوا أجهزة الإعلام، ورغم أن خروجهم كان سريعاً إلا أن المتتبع يلاحظ أن العراق كان على وشك الانفجار خصوصا عندما يشاهد الفساد العظيم الذي يلف المسؤولين، وظهور بوادر لتحركات في البصرة وغيرها قبل أشهر ووقفات هنا أو هناك للمطالبة بوظائف أو تحسين المعيشة، ومن الملاحظ أن خروج الناس لم يكن بدافع من جهة خارجية أو داخلية بل خروج كل أطياف الناس في العراق بمختلف مذاهبهم ضد الفساد.

فقد ضاقت الأمة في كل مكان، فمثلاً في هذا العام فقط شاهدنا خروج المسلمين في السودان والجزائر، وفي مصر الثورة تتجدد ولم يستطع تافه مصر السيسي أن يخيف الناس بأجهزة أمنه، وفي الأردن خرج المعلمون يطالبون برفع مستواهم المعيشي.

ويمكن تلخيص أسباب غليان الأمة بما يأتي:

1- الفساد الكبير الذي وصل له الحكام.

2- فساد الأنظمة والقوانين التي يُحكم بها الناس.

3- الصراع بين دول الغرب على بلاد المسلمين، فكل دولة لها عملاء تطلب منهم خدمتها وتسهيل انسياب ثروات الأمة لشركاتها وفتح أسواق البلاد لمنتجاتها.

4- وجود الإسلام في صدور الناس والذي يبعث روح الحياة في الأمة.

5- وجود جماعات إسلامية تطالب بالتغيير وفي مقدمتها حزب التحرير، فلولا الحرب التي يتعرض له شباب الحزب، ولو خُلي بينه وبين الأمة، لرأيت العجب من قوة الأمة وتسارعها في العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة الثانية، وهو الوحيد الذي يعمل للتغيير الجذري ويحمل المنهج الصافي النقي أما غيره فقد تدحرجوا بالتدرج إلى قعر الحضارة الرأسمالية، وواقعهم ينطق بهذا.

هذا هو الواقع، وهو يدل على أن الأمة ليست راضية على الحكام وليست راضية على هذه المعيشة الضنكا، وبالتالي فهي تحتاج إلى التحام أبنائها تحت مشروع وغاية واحدة واضحة، وهذا لن يكون إلا في ظل قيادة تملك المشروع ولديها الرجال القادرون على تحمل التبعات، ومَن غيرُ حزب التحرير لديه القدرة وهو الأحق بالنصرة؟ والأمة في أمس الحاجة إلى أبنائها في الجيش فهم الحلقة الأخيرة التي يجب أن تلتف نحو مشروع الإسلام العظيم عن طريق إبعاد الحكام من طريق تطبيق الإسلام لأن الحكام هم أيادي الغرب الكافر، ونصرة العاملين للخلافة.

ربما قد تعرّض الكثيرون لهذا الموضوع ولكننا نريد أن نلفت انتباه أهل القوة أن الأمة جاهزة أكثر من أي وقت مضى للحكم بالإسلام، فهل وعووا هذا وهم يشاهدون خروج الناس على الحكام؟ ورغم القمع إلا أن الأمة خرجت وسالت دماء أبنائها في الشوارع والسجون، فمَن غير الخلافة ينقذها ومن غير أبنائها من أهل القوة ينصر صحوتها ضد الحكام الأنذال؟ قال تعالى: [وَالَّذِينَ آوَوا وَّنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ] [الأنفال: 74]

وقبل هذا فنحن لا نعيش في الخيال بل ندرك أن الغرب لا يزال جاثماً على صدر الأمة وأنه يعمل ليل نهار ويكيد للأمة ويدعم العملاء من الحكام ومن حولهم ويدير الإعلام ويلوث مناهج التعليم، ويحكم السيطرة على الجيوش، ويدخل عن طريق منظماته إلى كل بيت ويشترى شباب الأمة ويفسد النساء، ونحن في صراع معه ومع أذنابه ونحن موقنون أن الله ناصر دينه وأن علينا العمل والتضحية، وما هذه الثورات التي نراها في بلاد المسلمين إلا نتيجة لفشل الغرب ومشروعه. قال تعالى: [إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ] [غافر: 51].

«الجيوش الإلكترونية» المتلاعبة بالرأي العام النظام العالمي المضلل

فيكا قمارة

كشفت نشرية Tempo Daily في 1 أكتوبر 2019، وعنوانها «حان الوقت للسيطرة على الطنانين (Buzzers)»، كشفت الجانب المظلم لوسائل التواصل الإلكتروني باعتبار وجود الطنانين - تتمثل مهمتهم في تأمين سياسة حكومة جوكووي من خلال نشر أخبار كاذبة مختلفة للتأثير على الرأي العام. كما أشارت إلى أن هؤلاء الطنانين المدفوعين قاموا بمهاجمة رواية «باسويدان» - محقق إندونيسي بارز معروف بدقته في التحقيق في قضايا فساد مختلفة - مع ذكر المؤيدين للخلافة. عندما بدا واضحا الدعم للجنة القضاء على الفساد، هاجموا المؤيدين من خلال منحهم تسمية مؤيدين.

وهذا ما أكده تقرير بحثي صادر عن قائمة المعلومات التضليلية العالمية لسنة 2019، والقائمة العالمية المنظمة للتلاعب بالوسائط الاجتماعية، من معهد أوكسفورد للإنترنت، والذي عمل عليه اثنان من علماء جامعة أكسفورد، هما ساماانثا برادشو وفيليب هوارد.

كشف التقرير أن الحكومات والأحزاب السياسية حول العالم تستخدم بشكل متزايد وسائل التواصل للتلاعب بالرأي العام، وفقاً لتقرير حديث قدمه باحثون من جامعة أوكسفورد. وذكر التقرير أن هناك أدلة على تنظيم حملات للتلاعب بهذه الوسائل في 70 دولة ومنطقة. وقد ارتفع هذا العدد من 48 دولة في 2018 و28 في عام 2017. وركزت الدراسة على ما أسمته «الجيوش الإلكترونية»، والتي عرفتها على أنها جهات فاعلة حكومية أو سياسية مهمتها التلاعب بالرأي العام عبر الإنترنت. على وجه الخصوص، وهناك أدلة على أن الروايات السيبرانية تستخدم الروايات المزيفة لنشر الدعاية المؤيدة للحكومة أو فرض رقابة على حرية التعبير أو شن حملات تشويه أو التخلص من الآراء المخالفة.

عندما يتعذر على السلطات التحكم في التدفق السريع للمعلومات، فإن ما تفعله هو خلق «فوضى» عن طريق السماح بتضليل المعلومات التي تتدفق عبر وسائل الإعلام الإلكترونية، بما في ذلك الحفاظ على الرجل الناجح رقميا الذي يطلق عليه «buzzers» للقيام بعمله. «قتل الرسول» أي إسكات حاملي الحقيقة بمن فيهم حملة دعوة الإسلام. مثل مراجعة Tempo، فإن مصفري الرسائل الإلكترونية يحصلون بسهولة على الملفات الشخصية التي تعتبر خصوماً، مثل بطاقات الهوية وأرقام الهواتف وحتى نوع الهاتف الخلوي المستخدم.

هذه الظاهرة الجديدة تعني في الواقع اليأس أيضاً وتدل على الهزيمة الفكرية أمام الإسلام لأن هذه الأنظمة لا تحاول إسكات الدعوة الإسلامية فحسب، بل إنها تنتهج أيضاً طرق تلاعب قذرة لتشويه سمعة رسول الإسلام والخليفة. وقد حاولوا في السابق منع الاتصال وفرض المراقبة والعرقلة، لكن هذه الطريقة لم تنجح في إيقاف الدعوة الإسلامية. الآن يسيرون نحو استراتيجية مشتركة تخالف قيمهم الخاصة عن طريق استخدام وسائل التواصل الإلكتروني للسيطرة على الناس وزرع البلبلة والجهل والتحريض وفوضى المعلومات.

فعلاً كما قال رسول الله ﷺ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ سَنَوَاتٌ خَدَّاعَاتٌ يُصَدَّقُ فِيهَا الْكَاذِبُ وَيُكَذَّبُ فِيهَا الصَّادِقُ وَيُؤْتَمَنُ فِيهَا الْخَائِنُ وَيُخَوَّنُ فِيهَا الأَمِينُ وَيَنْطِقُ فِيهَا الرُّوَيْبِضَةُ» قِيلَ: وَمَا الرُّوَيْبِضَةُ؟ قَالَ: «الرَّجُلُ التَّافِهُ يتكلَمُ فِي أَمْرِ الْعَامَّةِ» رواه الحاكم

إن هذا الإجرام الصارخ الذي أظهرته أنظمة رويبضة هو مجرد دليل آخر على يأسهم من مواجهة الصحوة الإسلامية، بما في ذلك إشارة إلى انهيارهم الوشيك وفشل النظام العلماني الذي يقدسونه ويعبدونه. من ناحية أخرى، هذا هو السبب أيضاً في رفض المزيد من المسلمين للرأسمالية العلمانية واعتناق الإسلام كنظام قادر على تحديد مستقبلهم الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

وإنّ الضغط المتزايد والاضطهاد المسلّط على الناشطين المسلمين هو علامة على أن النصر يقترب. وفي هذه المرحلة، هناك حاجة متزايدة لشجاعة وتصميم المسلمين على أن يُروا الله أننا نستحق النصر الحقيقي للإسلام إن شاء الله.

[يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ]

قيام الجمهوريّة التركيّة
مناورة استعماريّة لإلغاء الخلافة وتعطيل الشّرع وتمزيق الأمّة

أ. بسّام فرحات

حدّث أبو ذرّ التونسيّ قال: منذ قرابة القرن (97 سنة) غدر المسمّى مصطفى كمال أتاتورك بالأمّة الإسلاميّة وطعنها في مقتل طعنة نجلاء أودت بها وبدولتها وشرع ربّها.. فبتاريخ 01/11/1922 عمد هذا اليهوديّ الماسوني بإيعاز من أسياده الأنجليز إلى إعلان قيام الجمهوريّة التركيّة على أنقاض الدولة العثمانيّة العليّة قبل أن يمحو الخلافة برمّتها من الوجود..

وهو حدث مفصليّ بامتياز في تاريخ الأمّة مشحون بالرمزيّات العدميّة الاستئصاليّة المعادية بما يُبوّئه مرتبة النكبة والمصيبة والطّامة الكبرى في حقّ الإسلام والمسلمين - كيانا وانتماء ومرجعيّة وهويّة - فقد ترتّب عنه آليّا اندراس حكم الله من الأرض واستحالة تطبيق الشرع لاستبدال طريقة تطبيقه (الخلافة) بنظيرتها في المبدأ الرأسماليّ (النظام الجمهوري). واستتبع ذلك نتائج كارثية لعلّ أشدّها فظاعة انفراط عقد المسلمين وتمزّقهم إلى أكثر من خمسين كيانا تصطلي بنار أنظمة الكفر وتعاني المسخ والنهب والتبعيّة والارتهان والذّوبان في الغرب وكفى بذلك إثما مبينا..

أمّا الجمهوريّة التركيّة الوليدة فقد تحوّلت بعد مجد السلطنة وعزّ الباب العالي إلى ناطور يحرس مصالح الغرب في إقليمه ويتنقّل بين أحضان بريطانيا وأمريكا ويركض لاهثا خلف سراب الانضمام إلى النادي الأوروبيّ دون جدوى.. وبما أنّ تداعيات الحدث مازالت تُلقي بظلالها وضلالها على المشهد السياسيّ الدوليّ، فمن المفيد للأمّة الإسلاميّة وهي تتحسّس طريقها نحو التحرّر والخلاص أن تعيد تحقيق مناط هذا الحدث الجلل بما يشخّص علّتها ويساعدها على فهم واقعها ورسم خطّ سيرها نحو استئناف الحياة الإسلاميّة..فما هي الظرفيّة التّاريخيّة والسياسيّة التي حفّت بقيام الجمهوريّة التركيّة..؟؟ وكيف تمكّنت بريطانيا من الإطاحة بصرح الدولة الإسلاميّة دون أن تحرّك الأمّة ساكنا..؟؟ وهل كان ذلك (تجسيدا لإرادة الأمّة التركيّة) كما يزعُمون أم تنفيذا لمخطّطات الكافر المستعمر المستهدفة للإسلام والمسلمين..؟؟

رمزيّات الحدث

لماذا أصرّت بريطانيا على القضاء على نظام الخلافة ولم تكتف باحتلال الدولة العثمانيّة وتقطيع أوصالها..؟؟

ممّا لا شكّ فيه أنّ نظام الحكم يمثّل أهمّ عنصر من عناصر المنظومة المكوّنة للمبدأ ،فهو حاضنته وكيانه وجهازه التنفيذيّ والقناة التي يتجسّد عبرها عمليّا في واقع الحياة، وهو بمثابة الطريقة للفكرة التي يقوم عليها المبدأ، بحيث أنّه بدون نظام حكم يبقى المبدأ مجرّد فكرة طوباويّة خياليّة غير قابلة للتطبيق.. هذا الحكم لا ينسحب على الإسلام فحسب بل يتأكّد في حقّه بوصفه عقيدة عقليّة سياسيّة روحيّة ينبثق عنها نظام، أي دينا منه الدولة كحكم من أحكامه وجزء لا يتجزّأ منه وكطريقة شرعيّة ووحيدة لترجمته ميدانيّا.. من هذا المنطلق فإنّ الكافر المستعمر في سعيه المحموم للقضاء على الإسلام وتفتيت وحدة المسلمين الصمّاء، ركّز مجهوداته باتجاه إسقاط الدولة الإسلاميّة وإلغاء نظام الخلافة لأنّه يعلم علم اليقين أن لا وجود للإسلام خارج إطار كيانه السياسيّ وجهازه التنفيذيّ.. ففتح لذلك جبهتين متوازيتين متكاملتين: الأولى عسكريّة ميدانيّة سعى من خلالها إلى غزو الأرض ومحو الدولة بالقوّة، أمّا الثانية ففكريّة ثقافيّة سعى من خلالها إلى غزو العقول وإيجاد رأي عامّ لمشروعه الهدّام بين ظهرانيّ المسلمين أنفسهم في محاولة منه لطمس معالم نظام الحكم في الإسلام وفكّ ارتباطه بالشريعة.. وقد كان للمستعمر أكثر ممّا أراد: فقد بسط نفوذه على كامل التراب العثمانيّ وأصبحت افتراءاته متبنّاة من طرف المسلمين أنفسهم.. ورغم هزيمة الدولة العثمانيّة في الحرب العالميّة الأولى ووقوعها تحت الاحتلال وتفكيكها إلى كيانات هزيلة، فإنّ الحلفاء أصرّوا على إلغاء الخلافة، فمادام الرأس حيّا فقد يستعيد الجسد عافيته لذلك يجب قطع الرأس درءا لكلّ خطر محتمل.. وما أن تحصّلت بريطانيا على ضمانات بسلخ تركيا عن الإسلام حتّى انجلى الحلفاء عنها وسلّموها لعميلهم أتاتورك، وقد برّر المندوب السّامي البريطاني هذه الخطوة بقوله (لن تقوم لتركيا قائمة فقد قضينا على المقوّمين الأساسيّين لقوّتها: الإسلام والخلافة)..

حكومة موازية

كيف استطاع الكافر المستعمر أن يُنجز هذه المهمّة التي تبدو مستحيلة: توظيف المسلمين كمعاول هدم للإطاحة بصرح دولتهم وإلغاء تاج عزّهم (الخلافة) من الوجود..؟؟ بعد الحرب العالميّة الأولى حافظ الحلفاء على جثّة الدولة العثمانيّة لكنّهم اختلفوا بشدّة حول تقسيم تركتها ،فأخذت بريطانيا - كعادتها - تعمل لحسابها الخاصّ بمنتهى الخبث والمكر. أولى الخطوات التي انتهجتها تمثّلت في سحب البساط من تحت حكومة الخليفة الشرعيّة وتأسيس حكومة موازية كقناة لتمرير مشروعها: فأنشأت وسطا سياسيّا مواليا لها وأثّثته بجمعيّات سريّة تتولّى (عمليّات المقاومة) من أجل خلق أجواء نضاليّة وزعامات مزيّفة يلتفّ حولها النّاس وينفضّون عن الخليفة.. وقد أوكلت أمر قيادة هذه الحركة المصطنعة إلى عميلها أتاتورك وألبستها ثوب الحركة الوطنيّة وهيّأت لها كلّ ظروف النجاح لتتولّى التصدّي لجيش الخليفة ولمنافسيّ بريطانيا من الحلفاء تحت غطاء النضال من أجل التحرّر.. وهكذا بدأ نجم أتاتورك وحركته يسطع ويظهر في صورة المدافع عن الشعب التركي في مقابل أفول نجم الخليفة وظهوره في صورة العاجز والعميل والمتواطئ ممّا شجّع بريطانيا وعميلها على البدء في إرساء مؤسّسات موازية تمهيدا للانقلاب على الخليفة.. فبتعلّة أنّ الحكومة المركزيّة والسلطان في استانبول واقعان تحت سيطرة الحلفاء ،دعا أتاتورك وعصابته المارقة إلى قيام حكومة وطنيّة في الأناضول ،فقاموا بعقد مؤتمر وطنيّ في (سيواس) للنظر في الوسائل الكفيلة بالاحتفاظ باستقلال تركيا، وقد انتخب المؤتمر لجنة تنفيذيّة ونصّب أتاتورك رئيسا لها.. وكانت أولى قراراتها مطالبة الخليفة بإجراء انتخابات لبرلمان (جديد وحرّ) وعزل رئيس الوزراء المناوئ لعصابة أتاتورك واستبداله بأحد صنائع الأنجليز..ورغم أنّ العصابة «الأتاتوركيّة» فازت بالأغلبيّة السّاحقة في البرلمان الجديد إلاّ أنّ أتاتورك أصرّ على عدم حلّ المؤتمر والإبقاء عليه كمؤسّسة موازية للبرلمان الرسميّ في خطوة انقلابيّة تشي بأنّه يريد الانفصال عن الخلافة والتحرّك من خارج مؤسّسات السلطنة بغية تقويضها..

ميثاق مسموم

ثمّ انتقل أتاتورك إلى تقويض أسس الدولة الإسلاميّة من الدّاخل ،فكانت باكورة قرارات (برلمان الضّرار) ميثاقا وطنيّا ينصّ على أن تكون تركيا (حرّة مستقلّة داخل نطاق حدودها الطبيعيّة) وهذا عين ما خطّط له الاستعمار وعمل من أجله :فقد اقتلع من أفواه المسلمين الرغبة في تفكيك دولتهم، وبذلك يكون مشروع الحلفاء المتمثّل في تقطيع أوصال الدولة العثمانيّة وتقسيمها وتقزيمها والقضاء عليها مطلبا شرعيّا للمسلمين أنفسهم.. بعد هذا النصر المبين الذي تجاوز انتظارات الحلفاء لم يعد هناك مبرّر لوجودهم العسكريّ، فأخذوا ينسحبون طواعية من البلاد وتركوا للعصابة الأتاتوركيّة حريّة المقاومة وافتعلوا لها انتصارات وهميّة لإيهام الشعب بأنّها حرّرت البلاد، فاشتعلت نار المقاومة في الأتراك وتحوّلت بتوجيه من الإنجليز إلى ثورة ضدّ السلطان.. وقد سعى أتاتورك إلى إيجاد رأي عامّ معاد للخليفة والخلافة فأشاع بين النّاس أنّ السلطان وحكومته طلبوا من بريطانيا إعادة احتلال العاصمة وإغلاق البرلمان واعتقال الوطنيّين ،فاهتزّت صورتهم عند الشعب وأصبح أتاتورك وجيشه محطّ الأنظار ومعقد الآمال..

إلى هذا الحدّ كشّر أتاتورك عن أنيابه وأقدم على خطوة مشحونة بالرمزيّات العدائيّة: فأصدر منشورا يدعو إلى انتخاب جمعيّة وطنيّة تأسيسيّة يكون مقرّها (أنقرة) بما يفضي إلى تأسيس دستور جديد للبلاد والقطع مع عاصمة الخلافة والانقلاب على هويّة الدولة العثمانيّة برمّتها..وقد كان له ما أراد ،فانتخبت الجمعيّة الوطنيّة وعلى رأسها أتاتورك وقدّمت نفسها بوصفها (الحكومة الشرعيّة) وسرعان ما تلقّفتها بريطانيا واصطنعت لها أمجادا وبطولات حيث مكّنت جيش أتاتورك من الانتصار على اليونانيين وطردهم من السواحل الغربيّة ممّا زاد في شعبيّته وحوّله إلى بطل قوميّ وضاعف من تهميش السلطان والخلافة..في الأثناء دخلت (حكومة الضّرار) هذه في مفاوضات مع الإنجليز أسفرت عن صفقة مسمومة مفادها تخلّي اليونانيين عن باقي الأراضي التركيّة وجلاء الحلفاء عن تركيا مقابل القضاء على الحكم الإسلاميّ واستقلال تركيا بوصفها دولة قوميّة للشعب التركيّ لا دولة خلافة للأمّة الإسلاميّة..

فصل السلطنة عن الخلافة

لقد اهتبل أتاتورك فرصة الالتفاف الشعبيّ والكاريزما التي أضحى يتمتّع بها واستثمرها في تنفيذ بنود اتفاقه مع الحلفاء والاضطلاع بالدور الجديد الذي أسندته إليه بريطانيا لسلخ تركيا عن الإسلام.. فتجرّأ على استهداف مؤسّسة الخلافة ولكن بمكر مركّب من خبث اليهود ودهاء الإنجليز: فهو يعلم أنّ الخلافة خطّ أحمر قد يثير ضدّه حتّى أتباعه ،لذلك اعتمد سياسة المراحل واكتفى ابتداء بفصل السلطنة عن الخلافة كمقدّمة للقضاء عليهما معا.. فجمع الجمعيّة الوطنيّة وعرض عليها مقترحه ،وقد أدرك النوّاب خطر هذا المقترح والنوايا الخبيثة الكامنة وراءه، فتحرّكت فيهم غريزة التديّن وطالبوا بإحالته على لجنة الشؤون القانونيّة لدراسته.. غير أنّ اللجنة لم تجد ما يبرّر هذا الفصل: فالسلطنة والخلافة شيء واحد ولا يوجد في الإسلام سلطة دينيّة وأخرى زمنيّة ، لذلك رفضت المقترح شكلا ومضمونا.. إلى هذا الحدّ فقد أتاتورك أعصابه واعتلى مقعدا وصاح مهدّدا في حركة بلطجيّة (إنّ السلطنة يجب أن تُفصل عن الخلافة وتُلغى وسواء وافقتم أم لا فسيحدث هذا ،كلّ ما في الأمر أنّ بعض رؤوسكم سوف تسقط في غضون ذلك).. ولمّا تبيّن لأتاتورك أنّ اتجاه الآراء مازال مائلا نحو الرفض جمع أنصاره وقرّر الالتفاف على إرادة النوّاب ،فطالب بأخذ الرأي برفع الأيدي مرّة واحدة حتّى يتمكّن من المغالطة وتزييف النتيجة، لكنّ النوّاب أصرّوا على المناداة بالإسم فرُفض طلبهم.. ولمّا طُرح الاقتراح للتصويت لم ترتفع غير أيد قليلة لكنّ الرئيس أعلن أنّ المجلس أقرّ الاقتراح (بإجماع الآراء) في فضيحة سياسيّة تاريخيّة مدويّة.. وبذلك صار الخليفة صوريّا مجردا من أيّ سلطان وصارت الخلافة منصبا دينيّا روحيّا شرفيّا، وخلا الجوّ أمام أتاتورك لسدّ الفراغ في الحكم الذي تركته السلطنة بالنظام الجمهوريّ المسموم..

القضاء على الخلافة

بعد جريمة الفصل بدأ أتاتورك يعدّ العدّة لاغتصاب السلطة وحصر كافّة صلاحيّات الحكم في ذاته بما يمكّنه من إلغاء الخلافة ،لذلك لم يقبل بمنصب رئيس حكومة دستوريّة محسوبة على الخليفة ،بل قام بتأسيس حزب (الشعب) ليتمكّن من النشاط من خارج هياكل الدّولة وتغيير نظام الحكم فيها.. على هذا الأساس أخذ يعمل على تعجيز الحكومة وإيقاع الدولة في أزمات متتالية مستعينا برجالات بريطانيا المتغلغلين في دواليب الدولة ليُجبر الجمعيّة الوطنيّة على أن تلتجئ إليه فيكون في موقف قوّة ويتمكّن من فرض شروطه وإملاءاته، وقد كان له ما أراد: إذ دُعي بعد أزمة مُستحكِمة إلى تولّي الوزارة ،فأظهر التمنّع ولم يقبل إلاّ بعد أن أطلقت يداه بكامل الحريّة، فأفهم النوّاب أنّ الأزمة نابعة من فساد نظام الحكم المتّبع (الخلافة) وأنّ المخرج في النظام الجمهوريّ ،ثمّ وبمقتضى الصلاحيّات الواسعة الممنوحة له استصدر مرسوما يجعل من تركيا جمهوريّة ومن نفسه أوّل رئيس لها ،وبذلك فرض نفسه حاكما شرعيّا للبلاد.. هذه الولادة القيصريّة للنظام الجمهوريّ لم ترُقْ للشعب التركيّ المسلم الذي رأى فيها خطوة للقضاء على الخلافة والإسلام، فرمى أتاتورك وحكّام أنقرة الجدد بالزّندقة والإلحاد والكفر، والتفّ حول الخليفة وحاول أن يُعيد إليه السلطة.. إزاء هذا الموقف انتهج أتاتورك سياسة الترهيب وتكميم الأفواه، فسنّ قانونا يقضي باعتبار كلّ معارضة للجمهوريّة أو ميل للخليفة (خيانة عظمى يُعاقب عليها بالموت) وقام فعلا باغتيال بعض النوّاب المساندين للخليفة.. ولم يكتف بذلك بل أخذ يهيّئ الأجواء لإلغاء الخلافة، فشنّ حملة من الإشاعات المغرضة لتشويه الخليفة وأنصاره متّهما إيّاهم بالخيانة والتحالف مع الأعداء والعمالة لبريطانيا إلى أن أوجد رأيا عامّا مناوئا للخليفة وللخلافة.. ولمّا تحقّق له ذلك تقدّم في 03/03/1924 إلى الجمعيّة الوطنيّة بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة وطرد الخليفة وفصل الدّين عن الدّولة فأقرّته دون مناقشة.

إذن فإسقاط الخلافة وتبنّي النظام الجمهوريّ ليس قرارا سياديّا إسلاميّا بل هو جريمة مركّبة - صليبيّة صهيونيّة ماسونيّة - وحركة بلطجيّة مفروضة على الأمّة ومناورة استعماريّة مسمومة لتعطيل الشرع وتمزيق الأمّة..

أوروبا بين ضغوط أمريكا وإيران ومصير الاتفاق النووي العام

أسعد منصور

من المعلوم أن الشركات الفرنسية والألمانية هي التي أسست البرنامج الإيراني النووي على عهد الشاه الذي كان تابعا لأوروبا وخاصة بريطانيا. ولكن بعد سقوط الشاه عام 1979 سقط نفوذ أوروبا هناك، وتحولت إيران إلى أمريكا تسير في فلكها.

بحثت أوروبا عن منافذ لإعادة نفوذها أو بعض منه، فأثارت مسألة النووي الإيراني بعدما كشف معارضون إيرانيون عام 2003 عن بعض أنشطة بلادهم النووية. فبدأت المحادثات بين إيران والثلاثي الأوروبي بريطانيا وفرنسا وألمانيا بالإضافة إلى روسيا والصين حيث وقعت إيران في تلك السنة بروتوكولا مع الوكالة العالمية للطاقة النووية يسمح لها بالتفتيش الفوري لأنشطتها النووية. وأثارت المسألة مجددا عام 2005 بعدما استأنفت إيران عملية التخصيب، فبدأت أوروبا تضغط فحولت المسألة إلى مجلس الأمن. فعارضتها روسيا واقترحت استئناف التخصيب الإيراني على أراضيها، فرفضته إيران بداية عام 2006.

وهكذا استمر الحال سنوات بين مد وجزر، وكانت أمريكا تعمل على إطالة أمد المسألة بلا حل لإشغال أوروبا فيها بلا طائل. ورفضت التدخل بذريعة كاذبة أنه لا يوجد لها علاقات مع إيران، وأوروبا لا تستطيع حل المسألة بدون أمريكا.

إلى أن جاءت سنة 2013 فتم توقيع اتفاق بين مجموعة «1+5» يوم 24/11/2013 أي أعضاء مجلس الأمن الدائمين زائد ألمانيا مع إيران حول برنامجها النووي. فقدمت إيران تنازلات كبيرة مقابل تخفيف العقوبات عنها ولتلعب دورا لحساب أمريكا في المنطقة بعد تفجر الثورات في المنطقة وخاصة الثورة السورية التي أخذت شكلا ومضمونا إسلاميا يتحدى نفوذ أمريكا كما قال رئيسها أوباما فتقوم إيران بكل أريحية بلعب هذا الدور القذر وتموله من أموالها المجمدة التي ستعيدها أمريكا لها وسيؤمن لها 7 مليارات دولار. إلا أن أوروبا لم تكن راضية عنه لأنها تعلم هدف أمريكا، وقد طبخت أمريكا الاتفاق وأنضجته بمباحثات سرية مع إيران. فحاولت أوروبا عرقلته، وعند فشلها اضطرت للموافقة عليه لتحافظ على ما أنجزته من تأثير دولي وتحقيق بعض المصالح ولتواصل ضغوطها حتى تحصل على مكتسبات أكثر.

إلى أن عقد اتفاق جديد نهائي يوم 20/7/2015، وإن كان الاتفاق لصالح أمريكا الذي اعتبره أوباما «عملا تاريخيا» وكان يمنحه دعاية لكسب أصوات الديمقراطيين في انتخابات عام 2016 وتعزيز دور إيران في المنطقة وخاصة في سوريا. ولكن الأوروبيين استغلوا ذلك الانفتاح على إيران لتحقيق مكاسب اقتصادية. وقد عارضه الجمهوريون في أمريكا حتى لا يكون عاملا مساعدا على كسب خصومهم الديمقراطيين الانتخابات.

وبعدما وصل الجمهوريون إلى الحكم قام رئيسهم ترامب بإعلان الانسحاب من الاتفاق يوم 8/5/2018. لأن الظروف قد تغيرت في سوريا حيث زال خطر سقوط النظام، فلم يعد هناك حاجة لإيران هناك، وقد حلت روسيا محلها، وبعدها تركيا أردوغان فلعبتا دورا مهما بعد إيران وحزبها اللبناني وأشياعها لحساب أمريكا في محاولة للقضاء على الثورة ومشروعها

الإسلامي وتثبيت النظام العلماني وأركانه عبيد أمريكا التي رأت أن أوروبا استفادت كثيرا من الاتفاق. فأرادت أمريكا عقد اتفاق جديد مع إيران يهمش أوروبا ويضر بمصالحها في ظل الحرب التجارية التي أعلنها ترامب يوم 2/3/2018 على العدو والصديق.

إن إيران تتناغم مع حملة أمريكا وهي تدور في فلكها وتعلم أن أمريكا هي صاحبة النفوذ الدولي الأقوى. فصارت تبتز أوروبا وتهدد بالانسحاب من الاتفاق النووي فخفضت التزاماتها منذ 8/5/2019 للمرة الأولى، وللمرة الثانية يوم 7/7/2019، وللمرة الثالثة يوم 7/9/2019، وبدأت تهدد منذ 6/10/2019 بالتخفيض للمرة الرابعة. فكلما تأخرت أوروبا في تلبية طلباتها وكلما زادت أمريكا من وتيرة فرض العقوبات تزداد تهديدات إيران. وهذا كله يصب في خانة مصالح أمريكا التي تستهدف إسقاط الاتفاق. فحاولت أوروبا مراضاتها بفتح طريق توصل بها عائداتها النفطية خارج نظام التحويلات المالية العالمي الأمريكي.

وعملت فرنسا على إقناع أمريكا بمنح إيران خطا ائتمانيا قيمته 15 مليار دولار ما يعادل مستحقاتها النفطية لأربعة أشهر مقابل عودة إيران للالتزام بالاتفاق النووي وضمان أمن الخليج وفتح مفاوضات معمقة حول الأمن الإقليمي ومرحلة ما بعد العام 2025 عند انتهاء العمل ببنود الاتفاق. فرفضت أمريكا ذلك، فخاب فأل أوروبا. بل قامت أمريكا وفرضت عقوبات جديدة شملت 16 كيانا و11 سفينة و10 أفراد في إيران. وذلك في تحد علني لأوروبا وضرب مصالحها التجارية في إيران.

فأوروبا تتمسك بالاتفاق لأنه حقق لها مكاسب اقتصادية وسياسية بحيث استطاعات أن تجلس مع أمريكا لعقد اتفاق دولي فرفعت من شأنها الدولي. وأمريكا تريد إسقاط مكاسب أوروبا وتهميشها وتجعلها تسير خلفها وليس بجانبها، وكذلك روسيا والصين. ولهذا تريد عقد اتفاق منفصل مع إيران تضع إطاره ومضمونه وتكون الدول الأخرى تحت هيمنتها فتأخذ أمريكا حصة الأسد والدول الأخرى تأخذ الفتات والعظام. وها هي تهمش الصين في مباحاثاتها مع كوريا الشمالية علما أن الصين هي صاحبة التأثير هناك، ولكن لضعف الصين سياسيا وقلة حيلتها فلم تستطع أن تجبر أمريكا على أن تكون المباحثات ثلاثية، وقد ألغت أمريكا المباحثات السداسية مع كوريا الشمالية التي كانت تشترك فيها روسيا والصين واليابان لتتفرد بالأمر، ولتؤكد كونها الدولة الأولى في العالم بلا منافس ولا مشارك ولتحدد العلاقات الدولية بنفسها ليلتزم بها الآخرون، وإلا تعرضوا للعقوبات وللضغوطات وتثير عليهم الرأي العام العالمي، لأنها قد حددته. مثل ما فعلت في موضوع (الإرهاب) فكل دول العالم خضعت لذلك والكل سار معها في محاربته ووضعت قوانينه، ومن لا يلتزم تصمه بمساعدة (الإرهاب) فيتعرض للعقوبات ولسخط الرأي العام الدولي. فالتزم الجميع بها، وهكذا تفعل في كل قضية لتفرض هيمنتها وتؤمن مصالحها.

ويظهر أن محاولات أوروبا مهزوزة وغير مضمونة النجاح، والأقرب أن يسقط الاتفاق فعليا ويبقى حبرا على ورق وترضى أوروبا بذلك لتحافظ على مكاسبها في ظل عجزها إلى أن تتحين الفرص لتقوية موقفها، بينما تعمل أمريكا على عقد اتفاق منفصل مع إيران يهمش الآخرين، وإيران تتجاوب مع ذلك، وهي تهاجم عجز أوروبا وتستفزها باستمرار بسبب الموقف الأمريكي من أوروبا، ولكن هناك إشكاليات أخرت الاتفاق الأمريكي الإيراني داخليا في البلدين وخارجيا، ويجري التغلب عليها إذ يريد ترامب أن يحقق شيئا يزيد من فرص نجاحه في الانتخابات التي ستجري العام القادم.

إن إيران دولة قومية تثير الطائفية وتستغلها، وتسعى لتحقيق مصالحها بالسير في ركاب أمريكا، فتقوي النفوذ الأمريكي في سبيل مصالحها ورؤيتها الضيقة كما هو مشاهد في سوريا والعراق وأفغانستان واليمن. ولكن دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله لن تتفاوض مع أحد حول صناعتها الحربية ومنها النووية ولن تقبل تدخله وستلتزم بما يمليه عليها الشرع من إعداد القوة التي ترهب العدو.

السياسة الخارجية الأمريكية معروضة للبيع خلال فترة رئاسة ترامب

د. عبد الله روبين

ظهرت علامات التصدع الأولى في دعم الرئيس ترامب داخل حزبه هذا الأسبوع بعد الكشف عن المزيد من الفساد في السياسة الخارجية الأمريكية. فقد اتّهم ترامب بـ"خيانة يمين منصبه، وخيانة أمننا القومي وخيانة نزاهة انتخاباتنا" عندما أعلنت رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، في 24 أيلول/سبتمبر عن إجراء تحقيق مساءلة ضده. الإقالة هي سلطة ممنوحة بموجب دستور الولايات المتحدة، والذي ينص على أنه "يتم عزل الرئيس ونائب الرئيس وجميع الموظفين المدنيين في الولايات المتحدة من مكتب الإقالة بتهمة الخيانة العظمى والإدانة بتهمة الخيانة أو الإدانة بالجرائم والجنح". إن سلطة الإقالة تعود إلى مجلس النواب، ورفع دعوى من الأغلبية لتحال القضية عندها إلى مجلس الشيوخ، الذي يجب أن تكون الإدانة بأغلبية الثلثين. تم رفع دعوى ضد رئيسين أمريكيين فقط من قبل: أندرو جونسون في عام 1868 وبيل كلينتون في عام 1998، وقد برئ كلاهما من مجلس الشيوخ.

يأمل الحزب الديمقراطي في عزل ترامب منذ انتخابه رئيساً في عام 2016، وحتى قبل أن يتولى مهام منصبه بالفعل. وتشير الدلائل إلى أن حملته كان لها ارتباطات غير قانونية مع روسيا مع تواطؤ بين فريق ترامب والمسؤولين الروس لتخريب انتخابات عام 2016 لتكون لصالح ترامب. ومع ذلك، فبعد عامين من التحقيقات وخمسة أحكام إدانة ضد شركاء ترامب، فإن الدليل ضد ترامب ذاته لم يكن حاسما فيما إذا كان هو قد ارتكب بالفعل جريمة. وبينما كان الديمقراطيون يفكرون في النظر في خطوتهم التالية، ظهرت فضيحة أكبر، كانت هذه المرة عن أوكرانيا.

في 25 تموز/يوليو 2019، هنأ ترامب الرئيس الأوكراني المنتخب حديثاً، فولوديمير زيلينسكي، في مكالمة هاتفية شجع خلالها أيضاً على إجراء تحقيق في فساد نائب الرئيس السابق جوزيف بايدن، وهو مرشح رئيسي للترشيح الديمقراطي للرئاسة لعام 2020. تم الضغط على زيلينسكي للامتثال لطلب ترامب لأنه وقبل بضعة أيام فقط، طلب ترامب تجميد مبلغ 400 مليون دولار كمساعدات عسكرية حيوية لأوكرانيا، والتي سلمت كل أسلحتها النووية السابقة مقابل وعود بخلفة

بأن تضمن الولايات المتحدة أمنها ضد تهديدات روسيا. وكجزء من هذه الحملة، تمت إقالة ماري يوفانوفيتش، السفيرة السابقة في أوكرانيا، وطُلب منها العودة إلى المنزل "على متن الطائرة التالية"، وشهدت أمام الكونجرس بأنها "لا تصدق أن تختار الحكومة الأمريكية إقالة سفير استنادا إلى مزاعم لا أساس لها وكاذبة من أشخاص لديهم بشكل واضح دوافع مشكوك فيها". هؤلاء الأشخاص الذين لديهم دوافع مشكوك فيها هم إيغور فرومان وليف باراناس، اللذان كانا عميلين لمحامي ترامب الشخصي، رودولف جولياني، واللذين تم اعتقالهما لاحقاً. في غضون أيام من الإعلان عن إجراءات الإقالة، تنحى كورت فولكر، المبعوث الأمريكي الخاص إلى أوكرانيا، للحصول على مزيد من الحرية بشأن ما يمكن أن يقوله إذا ما تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته أمام الكونغرس. أصدر فولكر رسائل نصية تُظهر أن الدبلوماسيين الأمريكيين كانوا يضغطون على الرئيس الأوكراني للتحقيق مع بايدن مقابل دعوة إلى البيت الأبيض. في 17 تشرين الأول/أكتوبر، شهد جوردون سوندلاند، مبعوث الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي، بأنه "يشعر بخيبة أمل من توجه الرئيس لإشراك السيد جولياني" وذلك في الجهود المبذولة لإجبار أوكرانيا على فتح تحقيق فيما يتعلق بمنافس ترامب السياسي. بعد هذه الشهادة، أقر رئيس أركان البيت الأبيض بالإنابة مارك مولفاني بالتهم الموجهة ضد ترامب قائلاً: "تجاوزوا الأمر، سيكون هناك تأثير سياسي في السياسة الخارجية".

تم تشكيل ست لجان اختيرت خصيصاً من الديمقراطيين في مجلس النواب لمقابلة الشهود الرئيسيين ووثائق الدراسة دون السماح بالوصول إلى ممثلي الكونغرس الآخرين، وذلك للتحكم في المعلومات التي يتم إصدارها ومتى يتم ذلك. وقد دعا الجمهوريون إلى إجراء تصويت رسمي للتصريح بالإجراءات، لأنه على الرغم من أنهم سيفقدون التصويت، إلا أنه سيمنحهم إمكانية الوصول على قدم المساواة إلى الإجراءات وسيساعدهم في الدفاع.

وعلى الرغم من الدعم القوي من الحزب الجمهوري للرئيس، إلا أن أحداث الأيام القليلة الماضية هزتهم؛ ما جعل بعض الجمهوريين يبدؤون في الابتعاد عن ترامب. فقد حذر زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، من أن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا "سوف يترك الشعب الأمريكي والوطن أقل أماناً، وسيشجع أعداءنا، ويضعف التحالفات المهمة". كما تعرض الرئيس لانتقادات حادة من وزير الدفاع السابق جيمس ماتيس. هؤلاء الرجال يعارضون موقف ترامب الانعزالي لأسباب أيديولوجية، لكن آخرين صدموا على وجه التحديد من الكشف عن سعي ترامب لتحقيق مكاسب سياسية عبر حجب المساعدات عن أوكرانيا. فقد عبر بيل ويلد، المرشح الجمهوري للرئاسة لعام 2020، عن تأييده لعزله، قائلاً: "أعتقد أن الوقت قد حان كي يواصل مجلس النواب التحقيق"، وقال حاكم ولاية أوهايو السابق، والمرشح الجمهوري السابق للرئاسة، جون كاسيش "أعتقد أن المساءلة يجب أن تتحرك قُدُما ويجب أن تسير نحو استجواب كامل ومحاكمة في مجلس الشيوخ الأمريكي".

السياسة الأمريكية حزبية، وعندما يتم إجراء تصويت على المساءلة في مجلس النواب، فمن المؤكد أن يتم إقراره بسبب الأغلبية الديمقراطية هناك. ومع ذلك، لن تتم إدانة ترامب بأغلبية الثلثين المطلوبة في مجلس الشيوخ، ما لم يصوت ما لا يقل عن 20 جمهورياً مع الديمقراطيين ضد الرئيس.

السودان:

من يتدحرج لا يقف إلا عند القاع

حسب الله نور

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف في السودان نصر الدين مفرح عزمه تنفيذ مشروع تدريب وتأهيل شباب الكنائس وأئمة المساجد ورفع قدراتهم الدعوية، وقال لدى لقائه وفداً من مجلس الكنائس السوداني إن الزيارة تأتي في إطار التعرف واستعراض برامج ومشاريع مجلس الكنائس في المرحلة المقبلة لافتا إلى أن وزارته تمثل النصارى والمسلمين، وأنه سيعمل على مساعدة النصارى على ممارسة شعائرهم التعبدية بكل حرية وعدالة، وأضاف أنه سيقف على مسافة واحدة من كل الأديان في السودان، مشددا على أن (المواطنة) هي أساس الحقوق والواجبات، ودعا إلى أهمية مد جسور التواصل، وإدارة التنوع الديني، مؤكدا الدعم والمساندة المادية، والمعنوية للكنائس.

هذا وقد دعا الوزير مفرح قبل ذلك يهود الذين فارقوا السودان، إلى العودة للبلاد، مؤكدا على التعايش الديني والمذهبي، جاء ذلك في لقاء أجراه مع "قناة العربية" الجمعة 6/9/2019 وذلك بعد تعيينه وزيرا للشؤون الدينية والأوقاف. وقال مفرح موجها كلامه ليهود الذين غادروا السودان: "ندعوهم بحق التجنس و(المواطنة) للرجوع إلى البلاد، لأن هناك دولة مدنية في هذا البلد، (المواطنة) فيها أساس الحقوق والواجبات"، هذا وقد نادى وزير الشؤون الدينية بوضع مسألة حرية الانتقال من دين إلى آخر بصورة واضحة في الدستور بعد المؤتمر الدستوري العام في خواتيم الفترة الانتقالية، قاطعا بأنها قضية خاضعة للنقاش وواصفا إياها بأنها قضية خلافية.

إني لأجد صعوبة في استيعاب كلام وزير الشؤون الدينية والأوقاف في السودان، من منظور فكري وعقدي فهو يقول بأنه سيدعم الكنيسة ماديا ومعنويا ويعمل على تدريب شباب الكنائس ويؤهلهم للدعوة طبقا للدين النصراني، إذن هو لا يشجع النصارى على التمسك بدينهم وحسب بل يدعمهم ويؤهلهم لدعوة الناس له لإدخال أهل الملل الأخرى فيه حتى لو كانوا مسلمين! فكيف يعقل ذلك والأصل فيه أنه يؤمن بشكل قطعي [إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ]، [وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ]؟! ألا يعتبر عمله هذا خيانة لهؤلاء النصارى إذ إنه حال بينهم وبين الدخول في الإسلام؟! أليس دوره الحقيقي هو أن يدعو غير المسلمين للدخول في الإسلام، وهو عمل الرسول e الذي كرس كل حياته للدعوة إلى الإسلام، وانتقل هذا الواجب من بعده لكل المسلمين؟!

أما بالنظر إلى تصريحات وزير الشؤون الدينية والأوقاف من المنظور السياسي (الواقعي) الذي تنتهجه الحكومة السودانية وغيرها من الحكومات القائمة في البلاد الإسلامية؛ فإن هذا الكلام يكون بمثابة استجابة لشروط أمريكا الستة التي طلبتها لرفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب وهذا الأمر دفع الوزير لأن يقول مثل هذا الكلام الذي يتنافى مع عقيدته. وقد حذا حذوه كثير من المسؤولين في الحكومة الانتقالية فدعا وزير العدل إلى فصل الدين عن الدولة، وقد دعت من قبل فدوى عبد الرحمن المرشحة السابقة لمجلس السيادة إلى هذا الكلام نفسه، وقد تم تعيينها مؤخرا مديرة لجامعة الخرطوم "أكبر الجامعات السودانية"، فقد ذكرت صحيفة الجريدة 15/7/2019 "إن الإنقاذ مزجت الدين بالسياسة وتلاعبت بالشريعة، وبالتالي لا بد من فصل الدين عن الدولة" كما قال القراي المسؤول الجديد عن المناهج في السودان في وزارة التربية والتعليم "عن قوانين الشريعة التي طبقت في القرن السابع الميلادي وقامت على هديها الدولة الإسلامية الأولى، لا يمكن أن تطبق اليوم وذلك للفرق الشاسع بين حاجة وطاقة المجتمع الكوكبي المعاصر الهائلة، وحاجة وطاقة المجتمع البشري والذي كان يمثل مجتمع الجزيرة" وغيرها الكثير من التصريحات التي لا يسعها المقام والتي قدمت الشريعة الإسلامية قربانا لمصالح أمريكا لرفع اسم السودان من قائمة (الإرهاب).

إن لم يكن عند هؤلاء المسؤولين تقوى تمنعهم من مثل هكذا أقوال، أليس لديهم وعي سياسي يجعلهم يدركون من هي أمريكا؟! وكم هم الحكام الذين خدموها لعشرات السنين حفاة القدمين، ثم رمت بهم في مزبلة التاريخ غير مأسوف عليهم، ألم يتعظوا من جعفر النميري، وحسني مبارك، ودكتاتور هايتي، وعمر البشير الذي دفع لهم الثلث الغني من السودان بلا ثمن وها هو الآن يقبع في السجون؟! ألم يقرأ هؤلاء تصريحات مسؤولي وزارة الخارجية الأمريكية عن رفع اسم السودان من قائمة (الإرهاب)؟ ففي لقاء خاص مع منظمة أكت فورسودان أكدت مسؤولة في وزارة الخارجية الأمريكية يوم الخميس 3/3/2019 أن رفع اسم السودان من هذه القائمة قد يستغرق سنوات، وفي تصريح آخر لواشنطن بوست في تشرين الأول/أكتوبر 2019م نفى مسؤول أمريكي رفيع تحديد بلاده سقفا زمنيا لرفع السودان من قائمة (الإرهاب)، وأضاف مساعد وزير الخارجية الأمريكية لأفريقيا تيبور ناجي ردا على سؤال لـ"سودان تريبيون" خلال تنوير صحفي أن هناك قيودا ومتطلبات قانونية تحكم عملية مراجعة وضع السودان في هذه القائمة. إن أمريكا بهذه القرارات تدفع بهؤلاء الناس إلى قاع العمالة والنخاسة، وها هم يتدحرجون...

وأخيرا نقول لوزير الشؤون الدينية والأوقاف في السودان: إنك بعد أن كنت تدعو الناس إلى الله، والتمسك بدينه من على منبر الرسول e، أصبحت بعد تسلمك منصبك هذا، وهو مكان أرحب للدعوة إلى الله، تتدحرج نحو القاع وتدعو إلى دعم النصرانية وتأهيل الشباب للدعوة لها..

إنك أيها الوزير إن استمريت في هذا التدحرج في محاولة لإرضاء الكفار فإن قاعك هو قوله تعالى: [وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ] إن هذا التزلف للكفار لن يجلب إلا الذل والهوان والخزي والعار والهزائم المتتالية، يقول تعالى: [وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ] ويقول: [إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ] من هنا الدرب أيها الوزير.

هل تجسد الديمقراطية رأي الأغلبية؟

ثائر سلامة

نلاحظ أن فكرة أن النظام البرلماني تمثل تجسيدا لرأي الأغلبية، أو أنها تمثل "حكم الشعب بالشعب" فكرة لا واقع لها، يستحيل وجودها في الواقع.

يرصد موقع: http://www.electionresources.org نتائج الانتخابات حول العالم، ونسبة المصوتين، والنسبة التي فاز بها المرشح.

الانتخابات التاريخ الناخبون المسجلون: المصوتون نسبة التصويت الفائز عدد الأصوات نسبة لأصوات المصوتين نسبة لأصوات الناخبين

الانتخابات	التاريخ	الناخبون المسجلون:	المصوتون	نسبة التصويت	الفائز	عدد الأصوات	نسبة لأصوات المصوتين	نسبة لأصوات الناخبين
الانتخابات الرئاسية القبرصية	17 فبراير 2013	545491	453534	83.1%	Nikos Anastasiadis	200591	%45.5	%36.7
الانتخابات الرئاسية القبرصية	17 فبراير 2008	516441	462847	%89.6	Ioannis Kasoulides	150996	%33.5	%29.2
الانتخابات الرئاسية الفرنسية	إبريل 23- مايو 7 2017	47582183	37003728	77.8%	Emmanuel Macron	8656346	24%	18.19%
الانتخابات الرئاسية الفرنسية	إبريل 22- مايو 6 2012	46028542	36584399	79.5%	François Hollande	10272705	28.6%	22.3%
الانتخابات الرئاسية الفرنسية	إبريل 22- مايو 6 2007	44472834	37254242	83.8%	Nicolas Sarkozy	11448663	31.2%	25.7%

التصويت الفائز عدد الأصوات نسبة لأصوات المصوتين نسبة لأصوات الناخبين

****

وكانت من أكبر النسب مشاركة في انتخاباتٍ هي تلك التي في قبرص و 2008 و2013 وفي فرنسا 2007، شارك أكثر من 83 بالمائة من الذين يحق لهم التصويت في تلك الانتخابات، والجدول أعلاه يبين النسبة التي فاز المرشحون بها بالانتخابات الرئاسية، وهي نسبة الذين زُعم بأنهم أغلبية، لكنها في الواقع تمثل 29.2٪ و 36.7٪ من نسبة أصوات الناخبين في الانتخابات القبرصية، والنسبة التي فاز الرئيس الفرنسي ماكرون بها وهي نسبة 18.19 بالمائة من أصوات الناخبين، فهي قطعا ليست بأغلبية كما يزعم النظام الديمقراطي، وبناء على هذه النسب فاز المرشحون، هذا ويجدر التنويه إلى أن نسب المشاركة الطبيعية في الانتخابات في الدول الديمقراطية تتراوح عادة في المتوسط ما بين الأربعين والستين بالمائة في أحسن التقديرات، مما يعني أن ما يقارب نصف من يحق لهم التصويت يرفضون المشاركة في الانتخابات لأسباب كثيرة منها عدم إيمانهم بالخيارات المطروحة لهم أو عدم إيمانهم بقدرة الأنظمة على التغيير، أو غير ذلك، مما يعني أن الفائز بالانتخابات لن يمثل إلا أقل القلة من المجتمع، فإذا كان ماكرون قد فاز بنسبة 18٪ في انتخابات شارك فيها ما يزيد على الثمانين بالمائة، فكيف بمرشح يخوض انتخابات يشارك فيها خمسون بالمائة ممن يحق لهم الانتخاب؟ بأي نسبة سيفوز؟ وكيف سيمثل الأغلبية؟ معضلة صعبة الحل أمام الديمقراطية.

فكما ترى، ولا مرة كرست الانتخابات رأي الأغلبية، ولا كان الفائز بها نتاج رأي الأغلبية. فحين ترى أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يمثل رأي 18 بالمائة من الناخبين، فإن هذا يعني أن حوالي 82٪ من الناخبين لا يرونه ممثلا لهم، فكيف أضحى ممثلا لرأي الأغلبية وكرس العملية الديمقراطية تكريسا في فرنسا أم الديمقراطية؟

إذن: فالديمقراطية الحديثة، أساسها فكرة منع تحكم الأقلية في الأكثرية، وفكرة تداول السلطة، وفكرة أن الشعب مصدر السلطات، فعلى سبيل التشريع ينبغي للتشريع أن يكون نتاج رأي الأكثرية، وعلى سبيل التنفيذ ينبغي للسلطة أن تكون ممثلة لرأي الأغلبية ومنتخبة من قبل الأغلبية، وعلى سبيل القضاء والقوانين ينبغي أن تكون ممثلة لرأي الأغلبية، وعلى سبيل تحديد المصالح العامة أيضا، وإلا فإن فشلت في شيء من هذا فإنها تنقلب من ديمقراطية إلى أوليغارخية، أي تصبح أداة لتكريس تحكم الأقلية في الأغلبية. فالديمقراطية إذن نقيض ما يسمى بالأوليغارخية أي تكريس حكم الأقلية، وقد ثبت فشلها في تحقيق أي شيء من ذلك.

على أن معضلة أخرى تظهر هنا، وهي أن هذه الديمقراطية وهي تحاول منع تكريس حكم القلة، لا تنظر إلى تكريس وحماية حقوق الأفراد والأقليات، وحرياتهم، لأنها تخلو من الضمانات التي تمكنها من تحقيق ذلك، بمعنى آخر، فإن رأت الأكثرية ضمان حقوق الأقلية كان لهم ذلك، وإلا فلا، فالأكثرية هي التي تتحكم، بغض النظر عن الرأي الذي تخرج به، وعلى الأقلية الخضوع لرأي الأكثرية وإن أجحف بحقها، وعلى الأفراد الخضوع لحكم الأكثرية وإن منعهم بعض ما يرونه حقوقا لهم.

يشير "سميث ويندمان" إلى أنه إذا كان لا بد لفئة ما أن تحكم الدولة فلم لا تكون الأغلبية هي تلك الفئة؟ فالأغلبية لها حق الحكم ببساطة لأنها الأكثر عدداً ، فرأي الأكثرية في قضية اقتصادية مثلا مقدم على رأي أهل الاختصاص من الاقتصاديين حتى ولو كانت الأغلبية ممن لا دراية لهم بالاقتصاد.

ولنا أن نبحث واقعين يصبان في النتيجة ذاتها: هب أن لديك مجتمعا ديمقراطيا، فيه أكثرية عرقية معينة فيها العدد الكافي لاختيار حاكم تراه ممثلا لذلك العرق، أو قانونا يحمي حقوق هذا العرق، بغض النظر عن الأعراق الأخرى التي تمثل أقلية في ذلك المجتمع، فهذا واقع سيوصل حتما إلى قرارات لا تصب في مصلحة الأقلية ولا تراعي هذه المصلحة ابتداء، وسيوصف الحكم هذا والقانون هذا والحاكم هذا بالديمقراطي حتما لأنه مثّل رأي الأغلبية.

والواقع الثاني، أن ترفض فئة من المجتمع المشاركة في التصويت والانتخاب، لمبررات كثيرة، فمثلا قد ترى الحياة السياسية موبوءة بالفساد، وأن أصواتها لا تحدث التغيير، كالحال في الانتخابات التي تجري في بلد كمصر مثلا، تتحكم فيه فئة تستغل الانتخابات لتعطي حكمها زخما جماهيريا لا تمتلكه في الحقيقة، وقد ترى هذه الفئة أن الخيارات المطروحة أمامها في التصويت تتراوح بين سيء وأسوأ.

يقول البروفيسور مايكل بارنتي: "لقد حاول أخصائيو العلوم السياسية الذين يمثلون الاتجاه السائد في أميريكا والمدافعون عن النظام الاجتماعي القائم لعدة عقود إعادة عرض كل النواقص في النظام السياسي بحيث تبدو وكأنها نقاط قوة، فهم يحاولون إقناعنا بأن الملايين ممن يحجمون عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات الأمريكية قانعون بالظروف الاجتماعية الراهنة، وأنه لا داعي للقلق من وجود جماعات ضغط (اللوبي) كبيرة النفوذ لأن هذه الجماعات إنما تمارس دور تزويد الحكومة بالمعلومات الحيوية، كما يجادلون بأن التركيز المتزايد للسلطة التنفيذية هو أمر جيد نظرا لأن الرئيس إنما يستجيب وبصورة ديمقراطية للمصالح الوطنية العريضة وليس للمصالح الخاصة، ويجادل المدافعون عن الاتجاه السائد بأن استبعاد وجود أحزاب ثلاثة (إلى جانب الحزبين الأمريكيين الرئيسيين) هو في مصلحة البلاد نظرا لأن وجود الكثير من الأحزاب إنما يؤدي إلى تشتت نظامنا السياسي وزعزعته"

وحين نرى نسب المشاركة في الانتخابات فإن الحالات الاستثنائية تمثل مشاركة ما يقارب الثمانين بالمائة ممن يحق لهم التصويت، في حين أن أغلبية الانتخابات تحوم حول نسبة الخمسين إلى الستين بالمائة ممن يحق لهم التصويت، وهذا يعني أن ما يقارب الأربعين بالمائة من المجتمع امتنع عن التصويت.

إن واقع الحال أن امتناع الأقلية عن التصويت في الانتخابات، أو فوز الأكثرية في تشريع أمرٍ رفضتْه الأقليةُ المعارضةُ لهذا التشريع، يعني أن على الأقلية أنْ تخضع لحكم الأكثرية، وأن على من امتنع عن التصويت أن يخضع لنتائج الانتخابات حتى ولو كان امتناعه لكفره بالخيارات المقدمة له، أو لعدم ثقته بالنظام السياسي برمته.

وبالتالي فإن قوام الديمقراطية يقوم على أساس إخضاع الأقلية لحكم الأكثرية لا على أساس ضمان حقوق الأقلية، ولا أن يمثل القانون الذي يجري التصويت عليه ما يرى فيه الأقلية حقوقا لهم، فلو رأوا فيه ضمانة لحقوقهم لصوتوا له، وبتصويتهم للرأي النقيض فإن ما رأوه من حق لهم في الرأي النقيض لا يحققه الرأي الذي تم التصويت له، وبالتالي فالديمقراطية لا يمكن أن تضمن حقوق الأقلية ولا حقوق من امتنع عن التصويت والانتخاب، ولا أن ترعى مصالحهم، بل عليهم الخضوع لما رأته الأكثرية بغض النظر عن صوابية الرأي الذي رأته الأكثرية أو خطئه، (الأكثرية هنا هي أكثرية نسبية قد تكون 18٪ ممن يحق لهم التصويت كما بينا، وسميت بالأكثرية تجاوزا! فهي أقل الأقلية في الواقع!) لأن المعيار الوحيد المراعى هو أن يمثل رأي الأكثرية ممن شارك في التصويت.

والسؤال هو: ما هو المسوغ العقلي لاعتبار أن رأي الأغلبية دائماً على حق، ويمثل العدل، وأنه ميزان الحق والباطل، ويتحرى مصلحة الجماهير؟

بنغلادش تعتزم نقل 100000 من لاجئي الروهينغا إلى جزيرة عائمة ومهدّدة بأن تُغمر بالمياه في أيّ وقت

أيّ هوان يا أمّة الإسلام ؟ أصبحت دماء أبنائك وأرواحهم رخيصة وبها يستهان ؟! ها هي بنغلاديش تواصل عبثها وتنكيلها بمئات الآلاف من الرّوهينجيا وترسل بهم إلى جزيرة بهشان تشار النّائية والعائمة والمهدّدة بأن تغمرها المياه في أيّ وقت. مكر هو وسير على خطى الحاقدين على هؤلاء الضعفاء الذين لم يبدّلوا دينهم فنقموا منهم أم استهتار بأرواحهم وإلقاء بهم للموت الذي يظنّون أنّهم قد نجوا منه !؟ أيّ ذنب ستحمله هذه الحكومات العميلة التي تفنّنت في اللّعب بهؤلاء الضّعفاء: توهمهم بالمساعدة وتحمل لهم الموت بطرق مختلفة . تشقّ عليهم وترعبهم بدل أن تكون لهم الملاذ والعون... والمسلمون وأهل القوة والمنعة منهم صامتون يتفرجون بلا حراك..

اللّهمّ ندعوك بما دعاك به نبيّك وحبيبك: اللّهمّ فاشقق عليهم كما شقّوا على هؤلاء المستضعفين واحفظ إخوتنا الذين وحّدوك ولم يبدّلوا دينهم وثبّتهم عليه وانصرهم وانصرنا على من يعادي هذا الدّين وأهله.

على قَدَرٍ جئتَ لا هكذا...

بقلم أ عبد المؤمن الزيلعي

على قَدَرٍ جئتَ لا هكذا
فَهلاّ عَرَفْتَ بِقَصْدِ القَدَرْ
حَباكَ بِعَقْلٍ وليسَ سِواكَ
سَيُدْرِكُ ماذا وَراءَ الخَبَرْ
فإمّا تُفكّرْ حَوالَيْكَ حَتْماً
تَجِدْ لِلإلهِ عَظيمَ الأثَرْ
فَلا الرُّوحُ تَبْقَى دَواماً لَدَيْكَ
وَلا الموتُ تَدْرِيْ بأرْضٍ حَضَرْ
ولا الرزقُ تَعْرِفُ مِقْدارَهُ
وهيهاتَ مَهْما أَعَدْتَ النَّظَرْ
كَشَفْتَ قوانينَ ذا الكَوْنِ هَيَّا
أَتَعْجَزُ إدراكَ مَنْ قَدْ سَطَرْ ؟!
إذنْ أنتَ فيكَ سَيَجْرِي السؤالْ
فَإياكَ تَجْحَدُ طَبْعاً ظَهَرْ
وأنتَ الْمُعَنَّى بِذاكَ الْجَوابْ
لأنكَ في الكونِ أغلى الدرَرْ
أَتَجْحَدُ أنَّكَ للهِ عَبْدٌ
تَقولُ الطبيعةُ ربٌّ قَطَرْ؟!!
وَغَرَّكَ ما فيكَ مِنْ قُوَّةٍ
وَتَحْيا حَياتَكَ عَيْشَ البَطَرْ
إذا ما البَلايا أحاطَتْكَ تَبْكِيْ؟!!
وكمْ مِنْ غَنِيٍ نراهُ انْتَحَرْ
هُوَ اللهُ ليسَ تَراهُ العُيونْ
وُجودُهُ حَتْمٌ ، فَأَنْتَ الأثَرْ
فَعَقْلُكَ قَطْعاً يُصَدِّقُ جَزْماً
بتلكَ القوانينِ، خُذْ بِالعِبَرْ
وعَجْزُكَ عَنْ دَرْكِ ذاتِ الإلهِ
دَليلٌ على حَدِّ عَقْلِ البَشَرْ
فروحُكَ باللهِ لَسْتَ تَراها
قُوَى الْجَذْبِ حَقٌ ولو في الحجَرْ
تَدَبَّرْ وإياكَ طَبْعَ الغُرورِ
شَبابُكَ يمضيْ وهذا البَصَرْ
أتخشَى مِنَ البعضِ عنكَ أشاعوا
بأنَّكَ عبدٌ لِرَبِ القَدَرْ ؟!
أراكَ تُباهِيْ بأنكَ حُرٌ
وراءَ السرابِ تَشُدُّ السَّفَرْ
وماءُ الحقيقةِ بينَ يديكَ
وتخشَى يقولونَ ها قَدْ أقَرَّ
تُحارِبُ للهِ، والدينُ يَغْدُو
خُرافاتِ دَهْرٍ وماضٍ غَبَرْ
تقولُ كما قالَ (لينينُ) يوماً
عنِ الدينِ أفيونَ منهُ الضررْ
وهيهاتَ هيهاتَ (لينينُ) يبقَى
وقدْ جاءَهُ الموتُ أينَ الْمَفَرّ؟!
وبعضٌ منَ الناسِ جاءوا بِحَلٍ
بصورةِ حقٍ وكمْ فيهِ شَرّ
أقرُّوا بِخَلْقِ الإلهِ ولكنْ
تفانَوا بِرَدٍ لِمَا قَدْ أَمَرْ
وقالوا التوسطُ في الحلِ هذا
وذا حَلُّ كفرٍ ، بربي كَفَرْ
فما قيمةُ (اللهِ) إنْ كانَ (حاشا)
بِرانا نَسِيْنا لِعَقْلِ البَشَرْ
لِعَقْلٍ تَخَبَّطَ في كلِ أمرٍ
وأشقى الحياةَ أباحَ القَدَرْ
ومِنْ أمةِ الخيرِ بَعْضُ بَنِيْها
تَساقَطَ في نارِ تلكَ الْحُفَرْ
وصارَ يُقَلِّدُ غَرباً وشَرقاً
وقارَبَ قَوْلاً لِمَنْ قَدْ كَفَرْ
ويا لَيْتَهُ قَلَّدَ الغربَ فيما
يُعَدُّ مِنَ العِلْمِ ممَّا ابْتَكَرْ
ولكنَّهُ طَبَّقَ الكُفْرَ ممَّا
يَخُصُّ الثقافةَ باسْمِ الْحَضَرْ
فَلا بالصناعاتِ كانَ جَديراً
وَلا الطِّبِّ والْجَبْرِ والْمُخْتَبَرْ
وَلا بالزراعةِ أو بالمباني
ويَزْعُمُ دِيني لِذاكَ احْتَقَرْ؟!!
فَهيهاتَ هيهاتَ أنَّا سَنَعْلُوْ
بِهذا النِّظامِ الذيْ قَدْ فَجَرْ
وَصَوَّرَ أنَّ الْحَياةَ صِراعٌ
عَلى مُتَعِ الْعَيْشِ ، دَقَّ الْوَتَرْ
أثارَ الغَرائزَ للجِنْسِ حتى
غَدَا الناسُ حُمْراً تُشِيْعُ الْخَطَرْ
وَأَشْعَلَ بينَ الشُّعوبِ حُروباً
بِخُبْثٍ وَغَدْرٍ عليها مَكَرْ
فَأفْسَدَ في الأرضِ منْ كُلِ صَوْبٍ
وفي كُلِّ قُطْرٍ ، بِبَحْرٍ وَبَرّْ
فَهَيَّا إلى الحقِّ يا أمتي
نُعيدُ نِظاماً لِحَقٍ نُشِرْ
بِنَهْجِ النبوةِ يَمْضِيْ عَزيزاً
خِلافَةَ رُشْدٍ بِشَرْعٍ أَغَرّْ
يُعَالِجُ شَتَّى مَنَاحِيْ الْحَيَاةِ
بِخَيْرِ الْحُلُولِ يُزِيْلُ الضَّجَرْ
هُوَ اللهُ نَظَّمَ للكونِ حتماً
ومنه نظامٌ لنا مُسْتَطَرْ
أتانا به سيدُ المرسلينْ
محمدُ طه بنصِّ السورْ

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء . تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info